الاستدلال بالنظير وعدمه
عند أبي البركات الأنباري
دراسة أصولية نحوية

إعداد الدكتور

عبدالعزيز عبدالعزيز المرسي الحداد

عضو هيئة تدريس بالمملكة العربية السعودية

Email: AbdulazizAl-Haddad@yahoo.com

ملخص البحث :

الاستدلال بالنظير وعدمه عند أبي البركات الأنباري دراسة أصولية نحوية

للدكتور / عبدالعزيز عبدالعزيز المرسي الحداد

تناولت هذا البحث دليلا من أدلة الاستدلال النحوي وهو(النظير وعدمه) عند أبي البركات الأنباري– أحد أئمة أصول النحو–من خلال كتابه (الإنصاف) أهم الكتب التي عرضت للخلاف النحوي حيث يهدف البحث إلى الكشف عن موقف أبي البركات من هذا الدليل نظرا وتطبيقا، وبيان أوجه استخدامه، وضوابطه تأصيلا لهذا الدليل.

وجاء في مبحثين سبقهما مقدمة وتمهيد، وتلاهما خاتمة وفهرس المصادر.

فالمبحث الأول : قواعد النتظير وضوابط استخدامه عند أبي البركات.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لبعض المسائل التي استدل فيها بالنظير وعدمه.

الكلمات المفتاحية : الاستدلال – النظير – العدم –قواعد – ضوابط

Email: AbdulazizAl-Haddad@yahoo.com

Research Summary :

The inference of the counterpart and his absence at Abu al-Barakat al-Anbari is a fundamentalist grammatical study

Dr. Abdulaziz Al-Mursi Al-Haddad

This paper deals with the evidence of the grammatical evidence of "the counterpart and non-existence" of Abu al-Barqat al-Anbari, one of the imams of the fundamentals of grammar, through his book Al-Insaf. The most important books that were presented to the grammatical controversy, And a description of its uses, and its rules of incorporation of this guide.

Two studies preceded by a preface and a preface, followed by a conclusion and a catalog of sources.

The first topic: the rules of the binoculars and the controls of its use when Abu Barakat.

The second topic: An applied study of some of the issues in which the counterpart and his counterpart were cited.

Key words: reasoning - analogy - nothingness - rules - controls

Email: AbdulazizAl-Haddad@yahoo.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة :

الحمد لله الذي تنزَّه في كمالهِ عن الْأَشباه وَالنّظائر، وتقدَّس في جلَاله عَن أنْ تُدركَه الأَبصار، أَو تحيطَ به الْأَفكَار، وصلاة وسلاما على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد.....،

فإن التنظير صورة من صور القياس وأصل من أصول التفكير النحوي الذي عوّل عليه النحويون كثيرا في بناء قواعدهم وتقوية مذاهبهم، ودعم اختياراتهم، احتكموا إليه، وتعددت أقوالهم الدالة على قبولهم ماله نظير والمصير إليه وردهم ما ليس له نظير.

وقد اختلفت نظرة علماء النحو الذين ألفوا في أصول النحو، منهم من عده دليلا من أدلة النحو يعتمد عليه ويحتكم إليه، ومنهم ابن جني والسيوطي، ومنهم من لم يذكره ضمن أدلة النحو ولكنه اعتمد عليه تطبيقا وعلى رأسهم ابن الأنباري.

وكان هذا الدليل من الحجج الدامغة التي استند إليها النحوي في رده على مخالفيه، بقوله: ماصرنا إليه له نظير، وما صرتم إليه ليس له نظير من كلام العرب، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير، وغير ذلك.

ففي أثناء مطالعتي كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) وجدت كثرة دوران هذا الدليل (النظير وعدمه) في كثير من المسائل الخلافية، إذ كان له حضور بارز وأثر واضح في الاحتجاج، فقد اعتمد عليه أبو البركات في الترجيح والتضعيف، يؤيد به مذهبا أو يبطل به رأيا، أو يذكره على لسان غيره ثم يبطله لعدم دقته، ومع ذلك – كما ذكرت آنفا – لم يذكره بين أدلة النحو في كتابيه (الإغراب في جدل الإعراب) و (لمع الأدلة)؛ ولأهمية هذا الدليل الذي لجأ إليه النحويون كثيرا، ولصلته بالسماع

والقياس –وهما عمادا الأدلة النحوية– كانت فكرة البحث (الاستدلال بالنظير وعدمه عند أبي البركات الأنباري) دراسة أصولية نحوية، وجاءت أهميته من عدة أمور:

الأول: أن دراسة أصول النحو من الأهمية بمكان، لنتعرف الفكر النحوي الذي توصل له النحاة، والحجج والبراهين والأسس التي اعتمدوا عليها في التقعيد.

الثاني: دراسة هذا الدليل عند أحد أئمة أصول النحو بين النظرية والتطبيق، وبيان أوجه استخدامه، وضوابطه تأصيلا لهذا الدليل.

الثالث: تناولت الدراسة هذا الدليل في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) الذي يعد من أهم الكتب التي تناولت الخلاف النحوي.

ويهدف البحث إلى:

أولا: الكشف عن موقفه من النظير وعدمه بين النظرية والتطبيق، إذ إن أبا البركات لم يذكره ضمن أدلة النحو، ومع ذلك طبقه على نطاق واسع.

ثانيا: تكوين صورة واضحة عن موقف أبي البركات الأنباري من هذا الدليل، وبين أوجه استخدام هذا الدليل وقواعده وضوابطه عنده.

منهج الدراسة:

قمت بجمع مسائل التي استدل فيها بالنظير وعدمه من كتاب الإنصاف، واستخلصت منها بعض الأسس والضوابط التي وضعها أبو البركات، كما قمت بدراسة بعض المسائل في الجانب التطبيقي، متبعا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، فأما الوصفي فاعتنيت بوصف الظاهرة كما هي عند أبي البركات في الإنصاف، ثم قمت من خلال المنهج التحليلي بدراسة عدد من المسائل للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث.

ونظرًا لكون أبي البركات كان يستطرد في استقصاء الأقوال، ويتتبع أدلتها عند كل فريق –ولا شك أن تتبع الأدلة بالتفصيل موقع في التطويل –فكنت أكتفي بتناول الدليل الذي عليه مدار البحث (النظير وعدمه) وأضرب صفحا عن بقية الأدلة الأخرى التي كان يسوقها في تناول المسألة خشية الإطالة.

وجاء البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

فالمقدمة تحدثت فيها عن الموضوع وأهميته وهدفه، ومنهج البحث.

وأما التمهيد فتناول تعريف النظير لغة واصطلاحا، ثم الحديث عن النحويين والاستدلال بالنظير وعدمه، وبيان مدى اعتداد النحويين بهذا الدليل وموقفهم منه.

وأما المبحث الأول فجاء بعنوان: قواعد التنظير وضوابط استخدامه عند أبي البركات.

وأما المبحث الثاني، فهو دراسة تطبيقية للنظير وعدمه عند أبي البركات.

وأما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وأردفتها بفهرس المصادر والمراجع.

والله أسأل التوفيق والسداد

تمهيد:

تعريف النظير وعدمه

أولا: تعريف النظير:

ورد في معاجم اللغة أن مادة (نظر)بمعني المثل، جاء في اللسان: "النظير: المثل، وقيل: المثل في كل شيء، وفلان نظيرك: أي مثلك...وقال الجوهري: ونظير الشيء مثله، وحكي أبو عبيدة: النظر والنظير بمعني، مثل الند والنديد...والنظائر جمع نظيرة، وهو المثل، والشبه في الأشكال، والأفعال، والأخلاق، والأقوال"١

ونظير الإنسان، المساوي له؛ لأنه إذا نظر إليهما كانا سواء. وناظرته صرت له نظيرا، وناظرت به :جعلته نظيرا له٢

"... ومنه قولُ الزُّهْرِيِّ:لا تُناظِرْ بِكتابِ اللهِ، ولا بِكلامِ رسولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، أي:لا تَجْعَل شيئاً نَظيراً لهما، أو مَعْناهُ لا تَجْعَلْهُما مَثَلاً لشيءٍ لِغَرَضٍ"٣

ونظائر القرآن : سور المفصل، سميت بذلك لاشتباه بعضها ببعض في الطول.٤

ونظَّر، مضعف العين تعدي بنفسه، إذ يقال: نظَّر الشيء بالشيء إذا ناظرة به، أي: جعله نظير له٥، وهكذا تجمع المعاجم على أن النظير هو المثل، والمثل هو الشبيه.

وفي الاصطلاح حده الرماني بقوله: "هو الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه، كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل، وفي

١-لسان العرب (نظر)٢١٩/٥، وينظر تهذيب اللغة٢٦٤/١٤،مقاييس اللغة (نظر)٤٤٤/٥، وأساس البلاغة(نظر)٤٦٢

٢ -المحيط في اللغة للصاحب بن عباد مادة(نظر) تحقيق الشيخ /محمد حسن آل ياسين -عالم الكتب(١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

٣ -القاموس المحيط ٤٨٤/١ (نظر).

٤ – تاج العروس مادة (نظر).

٥–المعجم الوسيط٩٣٢/٢.مجمع اللغة العربية بالقاهرة–دار المعارف (١٤٠٠هـ–١٩٨٠م).

الاشتقاق من المصدر، وغير ذلك من الوجوه نحو: استتار الضمير وعمله في الظروف والمصدر والحال."١

فمعناه، أن يكون للشيء نظائر في بابه،

ومعناه عند النحاة: ولعله-أيضا- تعريف الحمل على النظير

"إجراؤه مجرى نظيره باعتبار جامع بينهما كحمل (ما) النافية على (ليس) في العمل لمشابهتها لها في كونها لنفى زمان الحال."٢

ويتحقق التناظر عند النحاة في المثلين إذا تشابها في أحد الأمور الآتية:

أولا: اللفظ، بمعنى أن يتماثل النظيران في الشكل الظاهر، وإن اختلف معناهما، وذلك نحو : (لا) النافية و(لا) الناهية) و (كم) الخبرية و(كم) الاستفهامية، و(ما) المصدرية، و(ما) النافية، وكزيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة.

ثانيا: المعنى، مثل إلحاق(لا) بـ (ليس) لأنها مثلها في النفي٣، ومثل إلحاق (أي) بـ(بعض) في عدم البناء؛ لأنها بمعناها.٤

ثالثا: اللفظ والمعنى، بمعنى أن يكون النظير مشابها لنظيره في اللفظ والمعنى وذلك: كحمل أفعل التفضيل على أفعل التعجب. فالنحاة قد منعوا أن يرفع (أفعل التفضيل) الظاهر لمشابهة أفعل التفضيل أفعل التعجب من حيث الوزن والأصل وإفادة المبالغة، ولهذا الحمل أيضا أجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل.٥

١-الحدود في النحو ٤١ ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة)، تحقيق د/ مصطفى جواد (١٩٨٩م).

٤- محيط المحيط (حمل) بطرس البستاني- بيروت (م١٩٨٧).

٣- همع الهوامع ٣٩٧/١.

٤- المرتجل لابن الخشاب ٢٧٢.

٥ -ظاهرة قياس الحمل، د/ عبدالفتاح حسن البجة، ص٣٣٢-دار الفكر للنشر-عمان-الأردن، ط. أولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

أما عدم النظير فالمراد به: ألا يكون للشيء نظائر في بابه، بمعني: أنه واحد لم يرد به سماع، ومعني الاستدلال به: النفي لعدم وجود دليل الإثبات١؛ ولهذا قال السيوطي فيما نقله عن ابن جني: "وإنما يكون دليلا علي النفي لا علي الإثبات، ومعني ما ذكره السيوطي: أن النظير يصحح الحكم النحوي وأن عدمه ينفيه."٢

إذن، فمع الدليل لا يحتاج إلى الاستدلال بالنظير، وإن وجد بعد قيام الدليل فهو للاستئناس، يقول ابن جني:

" أما إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير. وذلك مذهب الكتاب٣ فإنه حكى فيما جاء على (فِعِلٍ) (إبلا) وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه.

فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير ألا ترى إلى (عِزويت)٤، لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل بالنظير فمنعت من أن يكون(فِعويلا) لما لم تجد له نظيرًا وحملته على (فِعليت)لوجود النظير وهو عفريت٥ ونفريت "٦.

فحمل هنا(عِزويت) على نظيره (عِفريت) و(نِفريت)

١- أصول النحو ٣٠١-جامعة المدينة العالمية.
٢- الإصباح في شرح الاقتراح ٣٦٩.
٣ -الكتاب ٣١٥/٢ بولاق.
٤ -السابق ٣٤٨/٢ بولاق.
٥ - جاء في لسان العرب مادة (ع زا) " وعزويت: فعليت، قال ابن سيده: وإنما حكمنا عليه بأنه فعليت لوجود نظيره وهو عفريت ونفريت، ولا يكون "فعويلا" لأنه لا نظير له، قال ابن بري: جعله سيبويه صفة، وفسره ثعلب بأنه القصير، وقال ابن دريد هو اسم موضع".
٦ -الخصائص ١٩٨/١.

وقال في موضع آخر :

"وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألا يحكم به حتى يوجد له نظير. وذلك أن النظير –لعمري– مما يؤنس به، فأما ألا تثبت الأحكام إلا به فلا، ألا ترى أنه قد أثبت في الكلام (فعُلت تفعَل) وهو (كدُت تكاد) وإن لم يوجد غيره، وأثبت بـ(إنْقَحل) باب (إنْفعل) وإن لم يحك هو غيره، وأثبت بسخاخين[1] (فُعاعِيلا) وإن لم يأت بغيره "[2].

النحويون والاستدلال بالنظير

النظير سمة من سمات النفس الإنسانية، وقد قالوا: الطيور على أشكالها تقع ، أي أن كل طير لمثيله يصفر ويُغرد، إذ إن الحمام لا يجتمع مع الصقور، وبدايةً من هذا الأمر صار المثل يُطلق على المتشابهين من البشر في السلوك.

وقد ألفت كتب في مختلف العلوم والفنون تحمل عنوان (الأشباه والنظائر)،منها (نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر في القرآن الكريم) لأبي الفرج الجوزي و (الأشباه والنظائر في القرآن الكريم) لمقاتل بن سليمان البلخي، و(الأشباه والنظائر) لابن نجيم، و(الأشباه والنظائر) لتاج الدين السبكي، وألف السيوطي كتابي (الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية والأشباه، والنظائر في النحو).

وفي علم النحو نجد أن النحويين عوَّلوا كثيرا على النظير وعدمه في بناء قواعدهم واستدلالهم، وعدوه أصلا مهما من الأصول العامة التي صدر عنها علماء العربية؛ فقد لجئوا إليه في تفسير كثير من قضايا اللغة، واتخذوه ضابطا رئيسا يضبط عددا من

---

١ –جاء في لسان العرب مادة(سخن): "ماء سخاخين على فعاليل ، بالضم ، وليس في الكلام غيره . أبو عمرو: ماء سخيم وسخين للذي ليس بحار ولا بارد ، ... قال كراع : ولا نظير لسخاخين ".

٢ –السابق ٢٥٣/١.

الظواهر اللغوية في العربية، سواء أكان في المجال الصرفي كصياغة الأبنية، أم في المجال النحوي كعمل المشتقات، والممنوع من الصرف، والمبنيات من الأسماء؛ إذ إنه يفسر هذه الظواهر تفسيرا منطقيا يقوم على العلاقات بين العناصر اللغوية١.

وكان سيبويه –رحمه الله–يكثر من النظائر في كتابه للاستئناس، وسار على دربه من أتى بعده، جاء في المنصف باب تصريف الأفعال: "... وهذا أكثر من أن أضبطه لك لسعته وكثرته، والذي أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يحتاج إليه استظهارا وتأنيسا بالأمثال والنظائر، فإن سيبويه كثيرا ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النظائر ليؤنس بها"[٢]

وقد نص ابن جني على (حمل النظير على النظير) في مؤلفاته، واتسع مفهوم النظير عنده حتى شمل النقيض –أيضا–، جاء في المحتسب: " العرب تجري الشيء مجرى نقيضه كما تجريه مجرى نظيره، ألا تراها قالت (طويل) كما قالت (قصير)، و(شبعان)ك (جوعان)، و(كرم) ك (لؤم)، و(علم):. (جهل) ؛ ولأجل هذا قال بعضهم : إنَّ (قوي)(فعُل) في الأصل حملاً على نظيره الذي هو (ضعُف) "٣

كما أفرد بابا في الخصائص بعنوان :(باب في عدم النظير)٤، ولخصه السيوطي في (الاقتراح)٥، وبدأه بقوله: "ومنها: الاستدلال بعدم النظير..."

---

١ – ينظر : وصف البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعقيدها، لطيفة النجار : ٧٩.

٢ –المنصف لابن جني شرح تصريف المازني ١١/١،وينظر :٢٥/١ و٣٨ و٤١و٥٢و٥٨و٦٥ .

٣ –المحتسب لابن جني ٤١/٢، تح/علي النجدي وعبد الفتاح شلبي. المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية– القاهرة (١٣٨٩هـ–١٩٦٠م).

٤ – الخصائص ١٩٧/١.

٥ – الإصباح في شرح الاقتراح ٣٦٩.

كما أورد في كتابه (الأشباه والنظائر) مبحثا عنوانه :(حمل الشيء على نظيره)١، ذكر فيه أن ابن الأثير في كتابه (النهاية في غريب الحديث والأثر): أن الحُدّاث جماعة يتحدثون، وهو جمع على غير قياس حملا على نظيره، سامر وسمَّار، فإن السمار المتحدثون، وآخر بعنوان (الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير)، وذكر له عدة أمثلة، منها :

"...(مروان) يحتمل أن يكون وزنه : فعلان، أو مفعالا،أو فعوالا، والأول : له نظير، فيحمل عليه، والآخران مثالان لم يجيئا "٢.

ومنها: " أن ألف (كلا) ليست زائدة؛ لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين، وليس ذلك في كلامهم أصلاً "٣، أي ليس له نظير.

وذكر ابن هشام ضمن الجهات التي يدل الاعتراض على المعرب من جهتها: " الجهة السَّابِعَة أَن يحمل كلَاما على شَيْء وَيشْهد اسْتِعْمَال آخر فِي نَظِير ذَلِك الْموضع بِخِلَافِهِ وَله أَمْثِلَة "٤

من هذا يتبين أن البحث النحوي المنظم قد اقترن منذ بداياته الأولى، بالتنظير الذي تجلى فيه الجانب النظري مشفوعا بالتطبيق؛ فكان الوصف يمثل الخطوة الأولى التي رافقت جمع المادة اللغوية من أفواه العرب الفصحاء، ثم تلاه الاستقراء الذي تتم من خلاله عملية التنظير واستنتاج القواعد٥

١ – الأشباه والنظائر ٨٩/٢.
٢ – السابق ٨٣/٢ .
٣ – السابق .
٤ – المغني ٧٧٣/٢ وينظر :٦٣/١ و٩٣ و١٧٧ و٢١٢ و٣١١.
٥ – أسس التنظير النحوي ومناهجه ٥٨ د/ عبدالعليم بو فاتح ، مجلة كية الآداب جامعة الأغواط – الجزائر – عدد ١٦ –٢٠١٠م

وهذ أمثلة للنظير وعدمه تبرز مدى اعتداد النحويين بهذا الدليل :

قال سيبويه في تكسير ما كان على (فَعّلة) ": وأما ما كان على فَعَلةٍ فإنه كُسّر على فِعال، قالوا: ناقةٌ ونياقٌ، كما قالوا رَقبة ورِقابٌ. وقد كسروه على فُعلٍ، قالوا: ناقةٌ ونُوقٌ، وقارةٌ وقُورٌ، ولابةٌ ولُوبٌ؛ وأدنى العددية لاباتٌ وقاراتٌ. وساحةٌ وسُوحٌ.

ونظيرهن من غير المعتل: بدنةٌ وبُدنٌ، وخشبةٌ وخُشبٌ، وأكمّةٌ وأُكمٌ. وليس بالأصل في فَعلةٍ وإن وجدت النظائر. وقالوا: أينُقٌ، ونظيرها أكمةٌ وآكمٌ. وقد كُسّرت على فِعلٍ كما كُسّرت ضيعةٌ، قالوا: قامةٌ وقِيمٌ، وتارةٌ وتِيرٌ. وقال: قومُ تاراتٍ ويَمْشي تِيرا."[1].

ذكر الزجاجي في معرض حديثه عن دخول لام التوكيد في خبر(إن)،أي جواز اجتماع مؤكدين في الجملة،منظِّرا لذلك بباب التوكيد حين يدخل عليه مقويا له فقال: "...وأما جواز دخول هذه اللام في الخبر وخروجها، فإن ذلك على مذهب سيبويه والبصريين ؛ إنما جاز لأنها زيادة في التوكيد، ومشددة في تحقيق (إنَّ)...وأما سؤال من قال : هلا اكتفى بتوكيد (إنَّ) وحدها، وهو – أعنى اللام – زيادة في التوكيد وتشديد له ؛ فلذلك جاز الإتيان بها وحدها، ولهذا نظائر في العربية ؛ كقولك : قام القوم كلهم أجمعون،وكذلك : مررت زيد نفسه وعينه...،وأحد التوكيدين يغني عن الآخر...كل ذلك تشديد للتوكيد "٢

وأورد المبرد في بَاب جمع المؤنث السالم أن جمعه بالألف والتاء نظير جمع المذكر السالم بالواو والنون ، وقد سلم المفرد في كليهما ، فقال : "مَا كَانَ من جمع الْمُؤَنَّث بِالْألف وَالتَّاء، فَهَذَا الْجمع في الْمُؤنث نَظير مَا كَان بالوَاو وَالنُّون في المذكر؛ لِأَنَّك فِيهِ تسلم بِنَاء الْوَاحِد كتسليمك إِيَّاه في التَّثنية وَالتَّاء دَلِيل التَّأْنِيث، والضمة على الرّفْع، واستوى خفضه ونصبه، كَمَا اسْتَوَى ذَلِك في مُسلمين، والتنوين في مسلمات عوض

١– الكتاب ٥٩٤/٣ هارون ، وينظر :٥٦٨/٣ و٥٩٤
٢ – اللامات ٦٥ و٦٦ ، وينظر : ٣٩ و ٥١ و ١٠٢ و ١٤٢ .

من النُّون في قَوْلك: مُسلمين، فَإِن سميت بمسلمات رجلا أَو امْرَأَة لحقه التَّنوِين؛ لِأَنَّهُ عوض..."١

وجاء في باب الأسماء المعدولة: "... وَأما مَا كانَ اسْما علما نَحْو: حذام، وقطام، ورقاش، فَإِن الْعَرَب تخْتَلف فِيهِ: فَأَما أهل الْحجاز فيجرونه مجْرى مَا ذكرنَا قبل؛ لِأَنَّهُ مؤنث معدول وَإِنَّمَا أَصله حازمة، وارقشه، وقاطمة، فـ (فَعَالِ) في الْمُؤَنَّث نَظِير (فَعِل) في الْمُذكر "٢

ومن أقوالهم في ذلك: الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء

أورد ابن الشجري هذا الأصل -وهو يعلل لحمل النصب علي الجزم-حيث قال:"إنما حمل النصب علي الجزم ؛لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، وقد حمل النصب علي الجر في الأسماء فيما أعرب بالحروف، فوجب أن يحمل النصب علي الجزم في الأفعال فيما أعرب بالحروف؛ لئلا يكون للأفعال علي الأسماء مزية، ومعني قولنا نظير الجر في الأسماء: أن الفعل المضارع لما أشبه الاسم أعرب بالرفع والنصب، وتعذر الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء" ٣

وقد يبنى فعل التعجب من فعل المفعول إن أمن الالتباس بفعل الفاعل نحو ما أجنّه وما أبخته وما أشغفه. وهذا الاستعمال في أفعل التفضيل أكثر منه في التعجب (كأزهى من ديك)، و(أشغل من ذات النحبين)، وأشهر من غيره وأعذر وألوم وأعرف وأنكر وأخوف وأرجى، من شُهِر وعُذر وليم وعُرف ونُكر وخيف ورُجي.

واختار ابن مالك جواز صوغ فعل التعجب وأفعل التفضيل من الفعل المبني للجهول اعتمادًا على كثرة النظائر يقول: "وعندي أن صوغ فعل التعجب وأفعل

---

١ - المقتضب ٣٣١/٣ .

٢ - السابق ٣٧٣/٣ و على سبيل المثال : ١٣٤/١ و ٢٤٨ و ٤١/٢ و ١٣٣ و٧٩/٣ و ١٢٧ و٤/ ٢٥٦ .

٣ - أمالي ابن الشجري ٧٣/٤ و اللامات ٩٥ والمقتضب ١٣٣/٢ .

التفضيل من فعل المفعول الثلاثي الذي لا يُلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع، بل يحكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر " [١].

ويعلل الوراق بالحمل على النظير وعدمه بحمل (حبذا) على الاسمية على نظيرها الأسماء المركبة، نحو : حضرموت وبعلبك، فيقول : "...فإن قال قائل : فلم غلّبتم على (حب. ذا) الاسمية، وقلتم: إنها صارا بمنزلة اسم واحد؟، قيل : وجدنا في الأسماء اسمين جعلا بمنزلة اسم واحد، فوجب أن يحمل (حبذا) على حكم الاسمية ؛لوجود النظير في الأسماء، ولم يجز حملها على الفعل لعدم النظير "[٢]

وعلل الأشموني بالحمل على النظير في باب الإعلال بعدم إعلال (أفعل) التعجب حملا له على التفضيل لما بينهما من المشابهة في الوزن والزيادة، فذكر أنه من شروط الإعلال بالنقل : "ألا يكون الحرف المعتل عينا لفعل تعجب، نحو: ما أجود هذا الرجل، والسبب في عدم النقل هنا هو حمل التعجب علي نظيره من الأسماء وهو (أفعل التفضيل) ؛ لما بينهما من شبه في الوزن والدلالة علي المزية ، فصيغة (أفعل)مشتركة بينهما ،وكلاهما يدل علي زيادة".٣

وإنما لم يعل أفعل التفضيل؛ لأنه اسم يشبه الفعل في الوزن والزيادة معا. وشرط إعلال الاسم أن يشبه الفعل في واحد منهما فقط.

١-شرح التسهيل ٣/٤٥.

٢ -علل النحو للوراق ٢٩٧،تح د/محمود جاسم الدرويش ،مكتبة الرشد -الرياض، ط.أولى(١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٣ -شرح الأشموني ٤/٤٢٠ ، وينظر : حاشية الصبان ١/١١١ ،١٤٦، ٢٥٥ .

عدم النظير، ومتى يحتاج إليه؟

الاستدلال بعدم النظير هو: "عدم ورود نظير سماعي لمسألة نحوية في استعمال فصيح عن العرب"[١]

ومعنى عدم النظير: ألا يكون للشيء نظائر في بابه، بمعني: أنه واحد لم يرد به سماع، ومعني الاستدلال به: النفي لعدم وجود دليل الإثبات؛ ولهذا قال السيوطي: "فيما نقله عن ابن جني: وإنما يكون دليلا على النفي لا علي الإثبات، ومعني ما ذكره السيوطي: أن النظير يصحح الحكم النحوي وأن عدمه ينفيه.

فإذا وجد الدليل فلا حاجة تدعو لهذه الحجة، وإما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير، ومن ذلك: الاحتجاج على كون المثنى وجمع المذكر السالم مع (لا) النافية للجنس معربين؛ لعدم وجود النظير؛ لأن " الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد"[٢].

ويقول ابن جني:" وكذلك قال أبو عثمان في الرد على من ادعى أن "السين" و"سوف" ترفعان الأفعال المضارعة: لم نر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه: ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُون﴾[٣]، فجعل عدم النظير ردا على من أنكر قوله"[٤].

رد العكبري ما ذهب إليه الأخفش في إعراب الأسماء الستة، حيث ذهب إلى أن حروف المد دوال فقط علي الإعراب، فقال:

---

١ –اعترض النحويين للدليل العقلي ١٠٠،د/ محمد عبدالرحمن السبيهين ،مطبوعات جامعة الإمام محمد بن الإسلامية(١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م)

٢–المقتضب ١٦٦/٤.

٢– سورة الشعراء آية ٤٩، ونحو قوله تعالى:" ولسوف يعطيك ربك فترضى" الضحى٥ .

٤ –الخصائص ١٩٧/١ .

"...أن ذلك يفضي إلي محال في بعض الأسماء، وذلك أن (فوك وذو مال) إذا كان حرف المد دليل الإعراب يبقي الاسم علي حرف واحد وهو اسم ظاهر معرب، وهذا لا نظير له "١

وفي رده علي الجرمي الذي ذهب إلي أن الحروف في الأسماء الستة قلبها إعراب، فحجته أن الواو في الرفع هي الأصل فتكون حرف الإعراب والإعراب مقدر عليها، ولم تظهر لثقلها مع الواو إلخ، فيرد عليه بعدم النظير، فيقول: "...أن الرفع لا انقلاب فيه وهو معرب وما ذكر يفضي إلي أن تكون الكلمة الواحدة فيها علامة إعراب في حال، ولها علامة إعراب في حال آخر، وذا لا نظير له، ولايقتضيه القياس٢".

ورد ابن مالك ما ذهب إليه الجرجاني أن الواو هي الناصبة للمفعول معه، وأبطله بثلاثة وجوه، منها: أن الحكم بأن الواو هي الناصبة بنفسها حكم بما لا نظير له ؛ إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل ك(لا) المشبهة بـ (إن)، والواو المرادفة (مع) لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل فلا يصح جعلها ناصبة للاسم.٣

كما رد ما ذهب إليه السيرافي أن ناصب المستثنى هو ما قبل (إلا) بتعدية (إلا) بأنه يلزم منه عدم النظير؛ إذ ليس في الكلام فعل معدى بحرف واحد إلى شيئين دون عطف.٤

كما رد بهذا الدليل –أيضا– قول ابن خروف أن الناصب للمستثنى ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال بأنه حكم بما لا نظير له ٥.

---

١ – التبيين ١٩٣ و ١٩٧.
٢ – السابق ١٩٧ و١٩٨وينظرعلى سبيل المثال اللباب في علل الإعراب ٢٤٨/١ و١٩٨/٢ و ٢٢٤/٢ و٢٦٤/٢ و٢٦٦/٢ و٢٧١/٢ .
٣ – شرح التسهيل ٢٥٠/٢ ، ٣٢٥، ٢٠٥/٣، ٢٤٤ ،٣٦٠ .
٤- السابق ٢٧٧/٢ ، وعلى سبيل المثال :شرح الكافية الشافية ٩٦٦/٢ ،١٤٦٥/٣ ،١٦٩٤ .
٥ –السابق والصفحة

وذكر السيوطي في جملة ما يعرف به الحرف الزائد، مستدلا لذلك بالنظير وعدمه حيث قال : " الثَّامن وَالتَّاسع لُزوم عدم النظير بتقدير أصالته فِيمَا هُوَ مِنْهُ أَو فِي نَظِير مَا هُوَ مِنْهُ، مِثَال الأول (مَلُوط)، وهي مقرعة الْحَدِيد، فالواو زَائِدة وَالْميم أَصلِيَّة ووزنه (فعول) ؛ لأنَّه لَو عكس لكان وزن (مفعلا) و(مفعل) مَفْقُود و(فعول) مَوْجُود نَحْو: عتود وعسول وعلود، وَمِثَال الثَّانِي وَالْمرَاد بِهِ أَن يكون فِي الْكَلِمَة حرف لَا يُمكن إِلَّا زِيَادَته لكَون الْكَلِمَة على بِنَاء مَخْصُوص لَا يكون إِلَّا من الْأَبْنِيَة الْمَزِيد فِيهَا ثمَّ تسمع فِي تِلْكَ الْكَلِمَة لُغَة أُخْرَى يتَعَيَّن فِيهَا حَرَكَة ذَلِك الْحَرْف فَيحْتَمل بتغيير تِلْكَ الْحَرَكَة أَن يكون ذَلِك الْحَرْف أصلا، وَأَن يكون زَائِدا فَيحمل على الزِّيَادَة للْقطع بِأَنَّهُ زَائِد فِي اللُّغَة الْأُخْرَى، وَذَلِكَ (تَتْفُل) فَإِن فِيهِ لُغَات أَحدهَا بِفَتْح التَّاء الأولى وَضم الْفَاء فَهَذَا وَزنه (تَفعُل) كتنضب، فالتاء فِيهِ زَائِدَة لأَنا لَو قدرناها أَصلِيَّة لزم من ذَلِك عدم النظير ؛ لأنه يكون وَزنه حِينَئِذٍ (فعللا وفعلل) بِنَاء لم يَجِيء عَلَيْهِ شَيْء من الكَلم واللغة الأُخرَى (تُتْفُل) بِضَم التّاء وَالْفَاء فَهَذَا يحْتَمل أَن تكون التَّاء فِيهِ أَصْلِيَّة وَيكون وَزنه (فُعْلُلا) كبرثن، لكنه يلْزم من ذَلِك عدم النظير فِي اللَّفْظ الَّذِي هُوَ ذَلِك الْحَرف مِنه أَلا ترى أَن التَّاء فِي (تَتْفُل) المضموم أَوله موجوة فِي (تتفل) المفتوح أَوله ، فلزوم عدم النظير فِي (تَتْفُل) إِذا قدرناها أَصْلِيَّة دَلِيل على الزِّيَادَة فِي (تَتْفُل) ،إِذ هذِه التَّاء هِيَ تِلْكَ، وَلم تَتغَيَّر إِلَّا بالحركة "[1]

ولعل مما سبق يتضح أن النحويين عولوا على هذا الدليل كثيرا على الرغم من أنهم مجمعون على أن المصير إليه – إذا وجد الدليل – يعد من باب الاستئناس، أما المصير إلى عدمه فلا يتحقق إلا بتوافر الدليل والنظير.

١ – الهمع ٤١١/٣و٤١٢ وينظر :٧٦/١، ١٧٨، ٥٢٢/٣ .

المبحث الأول

قواعد التنظير وضوابط استخدامه عند الأنباري

اتبع الأنباري في عرضه لقضايا الخلاف أسلوبا علميا، حيث يذكر المسألة محل الخلاف، ثم يقوم بذكر آراء النحويين مدعمة بحججهم وشواهدهم ثم يرجح أحد الرأيين مستندا إلى الدليل.

وكان من بين الأدلة التي استند إليها وعول عليها كثيرا في ترجيحاته اختياراته أو اعتراضاته، النظير وعدمه، حيث لم يذكر أبو البركات الأنباري النظير و عدمه في أدلة الاحتجاج في كتابيه (الإغراب في جدل الإعراب) و (لمع الأدلة)، فأدلة النحو عنده نقل وقياس واستصحاب الحال١، و ذكر عدة أدلة أخرى كالاستحسان والاستدلال بالمعارضة، والاستدلال بعدم الدليل٢،و الاستلال بالعكس، والاستدلال بالأولى وغيرها، وليس معنى ذلك أنه لم يحتج به البتة، إذ الواقع أنه قد احتج بهذا الدليل في مواضع مختلفة في توجيه قضايا الخلاف النحوي،يؤيد بها مذهبا أو يرد به علي المخالفين، أو يدعم به اختياره وكتاباه(الإنصاف في مسائل الخلاف)و(أسرار العربية) يزخران بالمسائل التي تدور في فلك النظير وعدمه،حيث انبرى في كثير من المواضع يدافع عن المذهب البصري، فقدحكم أبو البركات الأنباري في هذه الموازنة للبصريين بالموافقة على مخالفيهم في مائة واثنتي عشرة مسألة، وكان نصيب الكوفيين من هذه الموازنة أن وافقهم في سبع مسائل فقط، وانفرد بمسألتين اجتهد فيهما، وهما المسألة الخامسة، والمسألة الرابعة والثمانون لم يوافق أحداً عليهما٣. متخذا من النظير وعدمه

---

١ –ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥ ولمع الأدلة ص ٨١ .

٢ –ينظر: لمع الدلة ص ١٣٣ وما بعدها .

٣ –ينظر الانتصاف من الإنصاف بحاشية الإنصاف، ونشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي، وأبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، الدكتور فاضل السامرائي ١٥٧ ،١٦٧ والدرس النحوي في بغداد ، الدكتور/مهدي المخزومي ،والنقد النحوي في فكر النحاة سيف الدين شاكر نوري ٦٦ .

حجة ودليلا تدعيما لما يراه أو إبطالا لما خالفه، كما أورده على لسان الكوفيين ثم رده ؛ لعدم الدقة في التنظير، كما استخدمه منفردا أو ضم إليه دليلا آخر، كما سيتبين من التطبيق على المسائل التي استدل فيها بالنظير وعدمه.

لقد اتخذ الأنباري النظير وعدمه ركيزة فيما طرحه من مسائل الخلاف، حيث استخدمه استخدامات متعددة ومتنوعة ظهر من خلالها مدي اهتمامه بهذا الدليل في استدلالاته واستنباطاته والرد علي المخالف.

من أسس التنظير عند الأنباري :

أولا : الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير.

ذكر هذا الأصل في مسألة أصل اشتقاق (اسم)، إذ ذهب مذهب البصريين إلى أنه مشتق من السمو؛ لأن السمو في اللغة هو العلو، ومنه سميت السماء سماء لعلوها، والاسم يعلو على المسمى، ويدل على ما تحته من المعنى.

وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوسم لأن الوَسْم في اللغة العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمَّى وعلامة عليه يعرف به،ألا ترى أنك إذا قلت : (زيد)أو(عمرو) دل على المسمى ؛ فصار كالوسم عليه. وجعل يبطل حجة الكوفيين بأن القياس فيما حُذِفَ منه لامُه أن يُعَوَّض بالهمزة في أوله، وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره، فقال : " والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوِّض بالهمزة في أوله، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعُوِّض بالهاء في آخره١، فلما وجدنا في أول (اسم) همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام، لا محذوف

١ –ولعل هذا تنظير غير دقيق ‘بل وجد في كلام العرب ما حذفت لامه وعوض عنها في آخره ، كعضة ، وعزة ، وثبة ،جاء في ضياء السالك ٦٣/١ في الملحق بجمع المذكر السالم : " ...الثاني : جموع التكسير وهي بنون ،وحرّون ، وأرضون ،وسنون وبابه ؛ فإن هذا الجمع مطرد في كل ثلاثي حذفت لمه وعوض عنها هاء التأنيث ، ولم يكسر ، نحو : عِضة وعضين ، وعِزة وعِزين ،وثُبة وثُبين "

الفاء؛ لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير؛ فدلَّ على أنه مشتق من السُّمُوِّ لا من الوَسْم "١.

ثانيا: المصِيرُ إلى ما له نظِيرُ أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.

ذكر هذا في مسألة (القول في معنى "إنْ" ومعنى اللام بعدها)،حيث قال : " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة لأنا وجدنا لها في كلام العرب نظيرًا، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف (إنَّ) وإن اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف، وقلنا: إن اللام لام التأكيد؛ لأن لها أيضًا نظيرا في كلام العرب، وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرته فحكمنا على اللام بما لا نظير في كلامهم، فأما كون اللام بمعنى (إلا) فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير " ٢.ويلاحظ أنه ضم الإجماع إلى النظير.ثم مضى يبطل رأي الكوفيين بتنظير آخر،وهو تنظير بالمثال، ومن ثم قال: " فأما قولهم: إن اللام في "لَيَسْتَفِزُّونَكَ "٣ و "لَيُزْلِقُونَكَ"٤و "لَيَقُولَون"٥ و "لمَفْعُولًا"٦ إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة (إلا) في هذه المواضع قلنا: هذا فاسد؛ لأنه لو جاز أن يقال "إن اللام تستعمل بمعنى (إلا) لكان ينبغي أن يجوز :جاءني القوم لَزَيْدًا، بمعنى :إلا زيدًا، فلما لم يجز ذلك دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه "٧

١- الإنصاف ١/ ١٨ مسألة ١
٢- السابق ١٥٥/٢ ،المسألة ٩٠.
٣ -الإسراء ٧٦.
٤ -القلم ٥١.
٥ -الصافات ١٦٧.
٦ الإسراء ١٠٨.
٧ السابق ١٥٦/٢ .

كما استخدم التنظير بباب من أبواب الصرف–وهو التصغير– ردا على مذهب الكوفيين وتدعيما لرأي البصريين في مسألة (الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم)، حيث قال:"... والوجه الثالث: أنك تقول في تصغيره (سُمَيّ)١،ولو كان مشتقًّا من الوَسْم لكان يجب أن تقول في تصغيره :وُسَيْم،كما يجب أن تقول في تصغير زِنَة: وُزَيْنَة، وفي تصغير عِدَة: وُعَيْدَة؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها، فلما لم يجز أن يقال إلا سُمَي دلَّ على أنه مشتق من السُّمُوّ، لا من الوَسْمِ "٢.

ثالثا: المصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصَار إليه..

ففي مسألة (ضمير الفصل) ذهب الكوفيون إلى أن ضمير الفصل له محل من الإعراب، و احتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله ؛ لأنه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيدا، وكما أنك إذا قلت: جاءني زيد نفسه،كان (نفسه)تابعًا لـ(زيد)في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: زيد هو العاقل، يجب أن يكون تابعًا في إعرابه.

فيرد عليهم ببطلان هذا ؛ لأن المكنيَّ لا يكون تأكيد للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصَار إليه٣.

---

١ – والأصل في سُمَيّ: سُمَيْو، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشدّدة، كما قالوا: سيِّد وجيِّد وهيِّن وميِّت. والأصل فيه: سَيْود وجَيْود وهَيْون ومَيْوِت؛ لأنه من السودد والجودة والهوان والموت، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددة، وكذلك أيضًا قالوا: طَوَيْتُ طَيًّا، ولَوَيَتُ لَيًّا، وشَوَيَتُ شَيًّا، والأصل فيه: طَوْيًا ولَوْيًا وشَوْيًا، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددة، وإنما = وجب قلب الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو لأن الياء أَخْفُّ من الواو؛ فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلبُ الأثْقَلِ إلى الأخفِّ من قلب الأخَفِّ إلى الأثقل. ينظر : الإنصاف ٢٠/١.

٢ –السابق ٢٠/١.

٣- السابق ٢١٣/٢، ٢١٤ مسألة ١٠٠.

وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

وذكر تنظيرا آخر على لسان البصريين احتجاجهم بأن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب ككاف الخطاب –التي لا موضع لها– الداخلة على أسماء الإشارة "لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمّي فَصْلًا، كما تدخل الكاف للخطاب في (ذلك، وتلك) وتثنّى وتجمع ولا حَظَّ لها في الإعراب و(ما) التي للتوكيد ولا حظّ لها في الإعراب؛ فكذلك ههنا "١.

ولعل هذا مما يقوي رأي البصريين بأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب.

كما أورد – أيضا – هذا الأساس في مسألة (الضمير في "إياك" وأخواتها) على لسان البصريين في حجتهم أن (إيا) هو الضمير وحده لا الكاف ولا الهاء ولا الياء،كما ذهب الكوفيون ومن ثم قال : " وذلك لأنا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد؛ لأنه لا نظير له في كلامهم؛ فوجب أن تكون (إيا) هي الضمير؛ لأن لها نظيرا في كلامهم؛ والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير عمادًا للكاف والهاء والياء.ثم لو كان الأمر كما زعموا لكان ذلك يؤدي إلى أن يعمد الشي ء بما هو أكثر منه، وأن يكون الأكثر عمادا للأقل وتبعا له، وهذا لا نظير له في كلامهم ""٢، ثم يرد قولهم :"إن الكاف والهاء والياء ها هنا هي التي تكون في حالة الاتصال" بتنظيرٍ آخر بأن التاء في (قمت) اسما والتاء في (أنت) حرف " وكما لا يجوز أن يقال إن التاء في (أنت) اسم ؛ لأنها مثل التاء في (قمت) فكذلك ههنا،و كما أن الاسم المضمر في (أنت) أنْ وحدها

١ –السابق والصفحة .
٢– السابق ٢٠٤/٢ مسألة ٩٨.

والتاء لمجرد الخطاب وليست عمادًا للتاء؛ فكذلك (إيّا) هي الاسم المضمر وحدها، وليست عمادًا للكاف والهاء والياء.

ثم لو كان الأمر كما زعموا، لكان ذلك يؤدي إلى أن]عْمد الشيء بما هو أكثر منه، وأن يكون الكثر عمادا للأقل وتبعا له، وهذا لا نظير له"١

رابعا: لا نظير له في كلامهم.

رد بهذا على مَنْ ذهب إلى أن انقلاب الحروف في التثنية والجمع هو الإعراب،والإعراب لا يكون بغير بحركة أو حرف فقال : "...أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم "٢.

وفي مسألة (أيمن) في القسم مفرد أم جمع، ذهب الكوفيون إلى أن قولهم في القسم: أيمن الله، جمع يمين. وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع يمين، وأنه اسم مفرد مشتق من اليُمْن.

ورد البصريون عليهم بعدم النظير، بأنه لو كان جمعا لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفا واحدا، وذا لا نظير له في كلامهم فقال: " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دلَّ على أنه ليس بجمع يمين... ويدل عليه أنهم قالوا في أيمن الله "مُ الله" ولو كان جمعًا لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفًا واحدًا؛ إذ لا نظير له في كلامهم، فدلَّ على أنه ليس بجمع، فوجب أن يكون مفردًا "٣.

خامسا: المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال

١ -السابق ٢/٢٠٧.
٢- السابق ، مسألة ٣
٣ -السابق ١/٣٧٧ ، مسألة ٥٩

ذكر هذا على لسان البصريين لاحتجاجهم بأن الضمير في (لولاي ولولاك) في محل جر، فقال : "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المكني في "لولاي، ولولاك" في موضع جر؛ لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال، ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب؛ لأن (لولا) حرف، وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جر"١.

سادسا: حمل الشيء علي الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله

أورد هذا الأساس في رده علي الكوفيين قولهم باسمية (أفعل)التعجب ؛ لأنه يصغر والتصغير من خصائص الأسماء، وأبطله بأن دخول التصغير (أفعل) التعجب لا يخرجه عن كونه فعلا، فإنه وإن أشبه الأسماء في ذلك لا يخرجه عن أصله (الفعلية)،منظرا لذلك بحمل اسم الفاعل على الفعل في العمل ومع ذلك لم يخرجه عن الاسمية، وحمل إعراب المضارع على الاسم ولم يخرجه عن الفعلية، ومن ثم قال: "...إنما دخله التصغير؛ لأنه أُلْزِم طريقةً واحدة، فأشبه بذلك الأسماء، فدخله بعض أحكامها، وحَمْلُ الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله".

ثم ينظر لذلك بحمل اسم الفاعل علي الفعل في العمل، وإعراب المضارع علي الاسم، فيقول :" ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسمًا، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا٢".

١-السابق ١٩٧/٢ و١٩٨.
٢-السابق ٣٧١/١.

من أوجه التنظير عند أبي البركات

لقد اتخذ الأنباري النظير وعدمه ركيزة فيما طرحه من مسائل الخلاف، ظهر من خلالها مدى اهتمامه بهذا الدليل في استدلالاته واستنباطاته والرد على المخالف، حيث استخدمه استخدامات متعددة واستعمالات متنوعة في تناوله قضايا الخلاف النحوي، ووظفه توظيفا يدل على رجاحة عقل وسعة أفق وعلو كعب في هذا الشأن، من ذلك:

أولا: التنظير بالآيات القرآنية

ففي مسألة: هل تأتي (أو) بمعنى الواو،وبمعنى (بل) ؟،ذهب الكوفيون إلى أن "أو" تكون بمعنى الواو، وبمعنى بل. وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعني (بل).

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: "وَأَرْسَلْنَاهُ إلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُون"١، فقيل في التفسير: إنها بمعنى بل، أي: بل يزيدون، وقيل: إنها بمعنى الواو، أي: ويزيدون.

ويرد احتجاج الكوفيين بالآية الكريمة من وجهين، "أحدهما: أن يكون للتخيير، والمعنى أنهم إذا رآهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف، أو يزيدون على ذلك، والوجه الثاني: أن يكون بمعنى الشك، والمعنى أن الرائي إذا رآهم شك في عِدَّتِهِم لكثرتهم، أي: أن حالهم حال من يُشَك في عدتهم لكثرتهم؛ فالشك يرجع إلى الرائي، لا إلى الحق تعالى " ثم ينظر لذلك بقوله تعالى: "فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ"٢، فالتعجب يرجع إلى المخاطبين، لا إلى الله تعالى، أي: حالهم حال من يُتَعَجب منه؛ لأن حقيقة التعجب في حق الحق لا تتحقق؛ لأن التعجب إنما يكون بحدوث علم بعد أن لم

١ – الصافات ١٤٧
٢ –البقرة ١٧٥

يكن، ولهذا قيل في معناه: التعجب ما ظهر حكمه وخفي سببه، والحق تعالى عالم بما كان، وبما يكون، وبما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون، وكما أن التعجب يرجع إلى الخلق لا إلى الحق، فكذلك ههنا الشك راجع إلى الرائي.

كما رد على المبرد الذي ذهب إلى أن (لولا) لا يقع بعدها إلا الضمير المنفصل، بدليل أنه لا يقع في القرآن بعد (لولا)[1] إلا منفصلا،فيعترض عليه بأن ذلك ورد كثيرا في كلام العرب وأشعارهم من قولهم : (لولاي)و ولولاك)، كقول الشاعر[2] :

أَتُطمع فينا مَن أراقَ دماءنا ولولاك لم يعرِضْ لأحْسَابنا حسَنُ

كما رد عليه منظّرا بعدم وقوع (ما) التميمية في القرآن وهي لغة فصيحة، فكذلك عدم وقوع الضمير متصلا ب(لولا) في التنزيل لا يدل على عدم جوازه،ومن ثم قال : "...وأما مجيء الضمير المنفصل بعده نحو "لولا أنا ولولا أنت" كما قال تعالى: "لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ "[3]،فلا خلاف أنه أكثر في كلامهم وأفصح، وعدم مجيء الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه، ألا ترى أنه لم يأتِ في التنزيل ترك عمل "ما" في المبتدأ والخبر نحو "ما زيد قائم، وما عمرو منطلق" وإن كانت لغة جائزة فصيحة، وهي لغة بني تميم،... ثم لم يدل عدم مجيئها في التنزيل على أنها غير جائزة ولا فصيحة؛ فكذلك ههنا، والله أعلم "[4]

ثانيا: التنظير بباب من أبواب النحو

وربما ينظر لمسألة بباب آخر من أبواب النحو؛ تقوية لمذهب أو تدعيما لرأيه أو تقوية لاختياره، ففي مسألة (ناصب المفعول معه)، ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه

---

١ –الكامل ٥٢٠/٢ ، مكتبة المعارف –بيروت ،والأمالي الشجرية ١٨١/١ و١٢٠/٢ .

٢ –البيت من (الطويل) لعمرو بن العاص ، وهو في الإنصاف ٦٩٣/٢ وشرح المفصل ١٢٠/٣ وشرح الأشموني ٢٨٥/٣والمقاصد النحوية٢٦/٣.

٣ –سبأ ٣١ .

٤ -الإنصاف ٢٠/٢ ،مسألة ٩٧ .

منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم :استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطَّيَالِسَة. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسُّط الواو؛ وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍّ إلا أنه قَوِيَ بالواو فتعدَّى إلى الاسم فنصبه.

ثم يدعم اختياره مذهب البصريين بالتنظير بباب الاستثناء في نصبهم الفعل بتقوية (إلا)، فقال: "ونظير ما نحن فيه من كل وَجْهٍ نصبُهُمْ الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) فكذلك ههنا: المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، على ما بيَّنَّا، وهذا هو المعتمد عند البصريين"١.

كذلك في مسألة (عامل النصب في المستثنى) ذهب مذهب البصريين إلي أن ناصب المستثنى هو الفعل بواسطه (إلا)، منظرا لذلك بباب المفعول معه، حيث نصب الفعل بواسطه الواو، ومن ثم قال :"... ونظير ما نحن فيه نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو :استوى الماء والخَشَبَةَ، وجاء البرد والطَيَالِسَةَ، فإن الاسم نصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فإنها قَوَّتِ الفعل فأوصلته إلى الاسم فنصبه؛ فكذلك ههنا".٢

ثالثا: التنظير بالحرف

ولعل فكرة الأصل والفرع كانت قائمة في ذهن ابن الأنباري في ثنايا استدلاله بالنظير، فذكر أن (إن) الشرطية أصل أدوات الشرط وبقية الأدوات فرع عليها، كما أن همزة الاستفهام أصل أدوات الاستفهام.

ففي مسألة (عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية)٣، ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية نحو قولك "إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ" فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل.

---

١ - السابق مسألة ٣٠ .
٢-السابق ٢٤٤/١ ، مسألة ٣٤.
٣- مسألة ٨٥

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه: إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا تقديم المرفوع مع (إن) خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل ؛لأنها الأصل في باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا إنه يرتفع بالعائد لأن المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول؛ فيبنغي أن يكون مرفوعًا به، كما قالوا: جاءني الظريفُ زيدٌ، وإذا كان مرفوعًا به لم يفتقر إلى تقدير فعل.

فيرد عليهم بعدم النظير بأن ذلك يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه وذلك غير جائز ؛ "لأنه لا نظير له في كلامهم، فوجب أن يكون مرفوعا بتقدير فعل، ويكون الفعل الظاهر مفسرا له "، ثم ينظّر لإن الشرطية بهمزة الاستفهام، فقال: "... لما كانت (إن) هي الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع١ بتقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة، دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها؛ لأنها هي الأصل، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها، والأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع، ألا ترى أن همزة الاستفهام لما كانت هي الأصل في حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز في غيرها من حروف الاستفهام؟ فكذلك ههنا"

رابعا: التنظير بالمعنى

في مسألة (أفعل التعجب) بين الاسمية والفعلية، ذكر البصريون من أدلة فعلية (أفعل) التعجب، أنه إذا وصل بياء المتكلم دخلت عليه نون الوقاية، نحو:"ماأحسنني عندك، وما أظفرني في عينك، وما أعلمني في ظنك، ونون الوقاية إنما تدخل علي الفعل

١ – محصل هذا الكلام أن(إن) الشرطية تختص من بين سائر أدوات الشرط بجواز وقوع اسم مرفوع بعدها، بشرط أن يكون الفعل التالي للاسم المرفوع ماضيا، وارتفاع هذا الاسم بفعل مقدر عند البصريين أصحاب هذا الكلام، وليس مقدما على عامله كما يقول الكوفيون. هامش ١، الإنصاف ٥٠٥/٢.

لا علي الاسم، ألا تري أنك تقول في الفعل: أرشدني، وأسعدني، وأبعدني،ولا تقول في الاسم : مرشدني ولا مسعدني"

ثم يرد اعتراض من اعترض دليل البصريين بدخولها على الاسم في نحو: قدني وقطني، بأن دخولها علي الاسم شاذ لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه، ونظَّر لذلك بـ (منِي)و(عنِي) في خلوهما من نون الوقاية، ثم يستدل بعلة النظير لحسن دخول نون الوقاية في (قدني وقطني) بأنك تأمر بها كما تأمر بالفعل، حيث قال: "...وإنما حسن دخول هذه النون على (قد) و(قط) لأنك تقول : قدك من كذا،وقطك من كذا،أي :اكتف به، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل، فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما.١

خامسا: التنظير بالصيغة

نظَّر أبو البركات لعدم إعراب الأسماء الستة من مكانين بعدم الجمع بين علامتي تأنيث في اسم واحد، فلا يقال في جمع (مسلمة، مسلمتات) بالجمع بين تاءي تأنيث في كلمة واحدة، فقال: "ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة نحو : مسلمات وصالحات، وإن كان الأصل فيه مسلمتات، وصالحتات؛ لأن كل واحدة من التاءين تدلّ على ما تدلّ عليه الأخرى من التأنيث، وتقوم مقامَهَا، فلم يجمعوا بينهما؛ فكذلك ههنا"٢ أي لا يكون الاسم معربا من مكانين .

التنظير بغير الصناعة النحوية

ومما يدل على براعة أبي البركات وتمكنه في هذا الفن، استعانته بالنظائر غير النحوية في عرضه لمسائل الخلاف، والرد على مخالفيه وإبطال حجهم.

١-السابق ١٢٧/١ ، مسألة ١٥

٢- السابق ٢٧/١ مسألة ٢

ففي مسألة (عامل النصب في الظرف الواقع خبرا) –وهو يرد على ثعلب الذي ذهب إلى أن الظرف منصوب بفعل محذوف غير مقدر، بأن هذا من المستحيلات كالمشيُ برجلٍ معدوم، والقطع بسيف معدوم، والإحراق بنار معدومة فقال أبو البركات :"... والفعل لا يخلو، إما أن يكون مظهرًا موجودًا أو مقدرًا في حكم الموجود، فأما إذا لم يكن مظهرًا موجودًا ولا مقدرًا في حكم الموجود كان معدومًا من كل وجه، والمعدوم لا يكون عاملًا، وكما يستحيل في الحسِّيَّات الفعل باستطاعةٍ معدومةٍ، والمشيُ برجلٍ معدوم، والقطع بسيف معدوم، والإحراق بنار معدومة؛ فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم؛ لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية. والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية، فكان فاسدًا. والله أعلم"١.

وفي مسألة عامل الجزم في جواب الشرط، ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجِوَارِ، واختلف البصريون؛ فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبنيّ على الوَقْفِ.

ويختار من الآراء السابقة أن جواب الشرط مجزوم بـ(إنْ) بواسطة فعل الشرط، فيقول : "والتحقيق فيه عندي أن يقال: إنَّ (إنْ) هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط؛ لأنه لا ينفك عنه؛ فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب؛ فالتسخين إنما حصل

١-الإنصاف ٢٢٦/١

عند وجودهما، لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك ههنا؛ (إنْ) هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه "١.

سادسا: **التنظير في الأوزان** :

وقد يذكر النظير على لسان غيره ثم يرده،كما في مسألة وزن (أشياء)، حيث ذهب الأخفش إلى أن (أشياء) جمع (شيء) بالتخفيف، وجمع (فعْل) على (أفْعِلاء) كما يجمعونه على (فُعَلاء)، فيقولون: (سِمْح وسُمحَاء)، و(فُعَلاء) نظير (أَفْعِلاء) ؛ لأنه نظيره٢. فيبطل تنظيره بقوله : "...فإن (فَعْلا) لا يكسر على (أفْعِلاء)، وإنما يكسر على (فُعُول وفِعَال)، نحو فلوس وكعاب.

والذي يدل على أنه ليس بـ(أفعلاء) أنه قال في تصغيرها: أُشَيَّاء، و(أفعلاء) لا يجوز تصغيره على لفظه، وإنما كان ينبغي أن يُرَدَّ إلى الواحد ويجمع بالألف والتاء، فيقال: شُيَيْئَاتٌ، وإنما لم يجز تصغير (أفْعِلاء) على لفظه؛ لأن (أفعلاء) من أبنية الكثرة، والتصغير علم القِلَّة، فلو صغرت مثالا موضوعا للكثرة لكنت قد جمعت بين ضدين، وذلك لا يجوز"٣.

١ -السابق ١٢٥/٢ ، مسألة ٨٤ .
٢-السابق ٢٩٩/٢
٣- السابق ٢/ ٣٠٢

المبحث الثاني
دراسة تطبيقية للنظير وعدمه

وهذا الجانب التطبيقي تناولت فيه طائفة من المسائل التي استدل فيها ابن الأنباري بالنظير وعدمه، حيث شغل هذا الجانب حيزا واسعا في أبواب النحو والصرف، فقد استعان به في تناوله قضايا الخلاف، إما دعما لصحتها أو استدلالا على إبطالها.

أولا: إعراب الأسماء الستة

من الأسماء التي تعرب بالنيابة:

الأسماء الستة وهي(أبوه، وأخوه، وحموه، وهنوه، وفوه، وذو مال)، وقد اختلف النحويون في إعرابها علي عدة أقوال[1]:

الأول: أنها معربة من مكان واحد، وأن الواو والألف والياء فيها حروف إعراب والإعراب مقدر عليها وهو قول البصريين، وإليه ذهب الأخفش في أحد قوليه، ونسبه السيوطي إلي سيبويه، والفارسي، وجمهور البصريين حيث قال : "وهو مذهب سيبويه،والفارسي، وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام وغيرهم من المتأخرين: أنها معربة بحركات مقدره في الحروف"[2]

واحتجوا بأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى وهو الفصل، وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير

١- ينظر: شرح الإيضاح ١١ـ١٢ واللمع ٧ ، والمرتجل لابن الخشاب ٥٤ ، والتبصرة والتذكرة٨٤/١ ، الجمل لعبدالقاهر٤٥ وثمار الصناعة ٢١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١ ، والتبيين١٩٢، وأسرار العربية٤٣ ، وشرح الكافية للرضي ٦٩/١ ، وشرح التسهيل ٤٣/١، وائتلاف النصرة مسألة ٢ ، وشرح التصريح ٦١/١ ، و شرح الأشموني ٢٨/١، والهمع ١٢٤/١ .

٢- ينظر : الهمع ١٢٤/١

ذلك وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد؛ فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين؛ يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة.١

الثاني: أنها معربة من مكانين، أي بالحركات والحروف معا، فالمرفوع معرب بالضمة والواو، والمنصوب معرب بالفتحة والألف، والمجرور معرب بالكسرة والياء، ونسبه الأنباري للكوفيين، ونسبه العكبري للفراء، والسيوطي للكسائي والفراء٢.

واحتجوا بأن قالوا: أجمعنا علي أن هذه الحركات ـ التي هي الضمة، والفتحة، والكسرة ـ تكون إعرابا لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: هذا أبٌ لك، ورأيت أبًا لك ومررت بأبٍ لك، وما أشبه ذلك، والأصل فيه (أبوُ)، فاستثقلوا الإعراب على الواو، فأوقعوه على الباء وأسقطوا الواو؛ فكانت الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب، والكسرة علامة للجر، فإذا قلت في الإضافة: "هذا أبوك"، وفي النصب :"رأيت أباك"، وفي الجر :مررت بأبيك، والإضافة طارئة على الإفراد ـ كانت الضمة، والفتحة، والكسرة باقية علي ما كانت عليه في حال الإفراد؛ لأن الحركة التي تكون إعرابا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابا له في حال الإضافة، ألا ترى أنك تقول :"هذا غلام"، و " رأيت غلاما"، و " مررت بغلام"،فإذا أضفته قلت :"هذا غلامك"، و"رأيت غلامك"، و"مررت بغلامك"؛ فتكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعرابا له في حال الإفراد هي بعينها إعرابا له في حال الإضافة، فكذلك ها هنا،والذي يدل على صحة هذا تغير الحركات علي الباء في حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابا؛ بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر؛ فدل علي أن الضمة والواو علامة للرفع،

١- الإنصاف ٢٦/١
٢- الإنصاف ٢٤/١ والتبيين ١٩٣، والهمع ١٢٦/١

والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة الجر، فدل علي أنه معرب من مكانين. ١

الثالث: أنها ليست بحروف إعراب، وإنما هي دلائل على الإعراب، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع.

ونسب هذا القول للأخفش في القول الآخر، وهو اختيار السهيلي، حيث قال :"والأمر عندي أنها علامات إعراب وليست حروف إعراب. "٢

الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف، فإذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب وهو قول علي بن عيسى الربعي.٣

الخامس: أن الباء حرف إعراب، أي أن الإعراب واقع فيها وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحروف، وهو قول المازني ورد بأن الإشباع يكون في ضرورة الشعر٤

ثم يعرض الأنباري حجة البصريين في إعراب الأسماء الستة بأنها معربة من مكان واحد؛ لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى- وهو الفصل-وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية وغيرها، وهذا المعني يحصل بإعراب واحد.

ثم ينظِّر لدعم مذهب البصريين بعدم اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة فيقول: " ألا تري أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة نحو: مسلمات وصالحات، وإن كان الأصل فيه مسلمتات وصالحتات ؛ لأن كل واحده من التاءين

١- الإنصاف ٢٦/١
٢-نتائج الفكر ٩٩
٣- الإنصاف ٢٤/١
٤ - السابق والتبيين للعكبري ١٩٤

تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث، وتقوم مقامها، فلم يجمعوا بينهما، فكذلك هاهنا.

ثم يؤيد مذهب البصريين بالنظير ويدفع حجة الكوفيين بعدم النظير، فيقول: "والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب، فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم، فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان، فبان أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلامهم، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم، والمصير إلي ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ١

وتبعه السيوطي في ذلك، فقال:"...أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معا، وعليه الكسائي والفراء. ورد بأنه لا نظير له"٢ وهو الراجح؛ لعدم الحاجة إلى الإعراب الثاني والله أعلم.

ثانيا: السين مقتطع من (سوف)أو أصل برأسه؟

السين و(سوف)يدخلان على الفعل المضارع لتخليصه من الحال إلى الاستقبال، واختلف النحويون فيهما : السين مقتطع من (سوف) أم أصل مستقل برأسه، وذلك علي قولين:

الأول : ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل، نحو: (سأفعل) أصلُها (سوف)٣.

١- الإنصاف /٢٧

٢ - الهمع ١٢٧/١

٣ - الإنصاف ١٦١/١ وأسرار العربية ٢١٠ وشرح المفصل ١٤٨/٨ وشرح التسهيل ٢٣/١ورصف المباني ٣٩٣ والجنى الداني ١١٩ و المغني ٢٧٥/١ والهمع ٠٤٩٣/٢

الثاني : ذهب البصريون إلى أنها أصلٌ بنفسها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن (سوف) كَثُرَ استعمالها في كلامهم وجَرْيُها على ألسنتهم، فحذفوا منها الواو والفاء تخفيفا.

والذي يدل على ذلك أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في (سوف أفعل) : سو أفعل، فحذفوا الفاء، ومنهم من قال :"سف أفعل" فحذف الواو، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال.

والذي يدل على ذلك أن السين تدل على ما تدل عليه سوف من الاستقبال، فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دلَّ على أنها مأخوذة منها، وفرع عليها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلًا في نفسه، والسين حرف يدل على معنى؛ فينبغي أن يكون أصلًا في نفسه، لا مأخوذًا من غيره١.

ويرد أبو البركات ما ذهب إليه الكوفيون ما رووه عن العرب من قولهم: فسوف أفعل (سو أفعل) و(سَفَ أفعل) بثلاثة أمور ما يعنينا منها هو عدم النظير :

"الأول: أن هذه رواية تفرَّد بها بعض الكوفيين؛ فلا يكون فيها حجة.

والثاني: إن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يُعْبَأ به؛ لقلته.

والثالث: أن حذف الفاء والواو على خلاف القياس، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف؛ لأن ذلك يؤدّي إلى ما لا نظير له في كلامهم؛ فإنه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبقَ منه إلا حرف واحد، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود "٢.

---

١ – المراجع السابقة

٢ – الإنصاف بتصرف ١٦٢/١

فيلاحظ مما سبق أنه ضم إلى عدم النظير تفرد الرواية، ثم وصفها بالشذوذ إن صحت.

ولعل ما ينتصر به لرأي الكوفيين : أنه صحت الرواية عن العرب من حذفهم الواو مع الفاء ؛ ولأن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

ثالثا: الفصل بين (كم)الخبرية وتمييزها

ذهب الكوفيون١ إلى أنه إذا فصل بين (كم) في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضًا، نحو: كم عندك رَجُلٍ، وكم في الدار غلامٍ؟. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر، ويجب أن يكون منصوبًا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يكون مخفوضًا بدليل النقل والقياس:

أما النقل فقد قال الشاعر٢:

كم بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى... وشَرِيفٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ

فخفض "مُقْرِفٍ" مع الفصل،...وأما القياسُ فلأن خفض الاسم بعد (كم) في الخبر بتقدير (من)؛ لأنك إذا قلت: كم رَجُلٍ أكرمت، وكم امرأة أَهَنْتَ، كان التقدير فيه: كم من رجل أكرمت، وكم من امرأة أهنت؛ بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضًا مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده. قالوا: ولا يجوز أن يقال: إنها في هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه؛ لأنا نقول: لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها، ألا ترى أنك لو قلت "ثلاثون عندك رجلا" لم يجز، فكذلك كان ينبغي أن يقولوا ههنا.

١- ينظر: الكتاب ٣٩٥/١ بولاق والمقتضب ٦٠/٣ والتبيين ٤٢٩ وشرح المفصل ١٣١/٤ والهمع ٢٧٧/٢

٢- البيت من (الرمل) لأنس بن زنيم ، في دوانه١١٣ و الإنصاف ٢٨٤/١ وخزانة الأدب ١٤٧١/٦ وبلا في الكتاب ١٦٧/٢والمقتضب ٦١/٣ وشرح المفصل ١٣٢/٤و عمدة الحافظ ٥٣٤ والهمع ٢٧٧/٢

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجرّ؛ لأن (كم) هي العاملة فيما بعدها الجرَّ، لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جرٍّ بطلت الإضافة، لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجرّ لا يجوز في اختيار الكلام، فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما، قال الشاعر١:

كَمْ نَالَنِي منهُمُ فضلًا على عَدَمٍ... إذ لا أَكَادُ من الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

والتقدير: كم فضل، إلا أنه لما فصل بينهما ب(نالني) منهم نصب "فضلًا" فرارًا من الفصل بين الجار والمجرور،...وإنما عدل إلى النصب لأن (كم) تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده، ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر..."

ثم يرد عليهم بأن المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير، فيقول : "...لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور؛ فإنه ليس له نظير في كلام العرب؛ فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه "٢.

رابعا: القول في رافع المبتدأ والخبر

اتفق النحويون على أن المبتدأ والخبر مرفوعان، ولكن اختلفوا في رافع المبتدأ والخبر،

فذهب الكوفيون، وتبعهم الرضي٣، وأبو حيان٤ إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو :زيد أخوك، وعمرو غلامك.

١-البيت من(البسيط) للقطامي في ديوانه ٣٠ و الكتاب ١٦٥/٢وشرح المفصل ١٣١/٤و عمدة الحفظ ٥٣٥ وخزانة الأدب ٤٧٧/٦ والهمع ٢٧٨/٢

٢ -الإنصاف ٢٨٢/١، مسألة ٤١

٣- شرح الكافية ١٩٩/١

٤-الارتشاف ٢٩/٢

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء.١

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ؛ لأنَّا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد أخوك) لا يكون أحدهما كلامًا إلا بانضمام الآخر إليه؟، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحدًا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا قلنا: إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا، ثم ينظّرون لذلك بأداة الشرط تكون عاملة ومعمولة، وحيث جاء لذلك نظائر كثيرة، منه قوله تعالى:﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى ﴾٢،فنصب (أيًّا ما)ب (تَدْعُوا)، وجزم (تدعوا) ب (أيّا ما)، فكان كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا، وقوله تعالى: {أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾٣ فأينما منصوب ب(تكونوا) و(تكونوا) مجزوم ب(أينما)، وقال تعالى: ﴿ وَلِلّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ ﴾ ٤ إلى غير ذلك من المواضع، فكذلك ههنا"٥.

١- الإنصاف ٤٩/١ والتبيين ٢٢٩ وائتلاف النصرة ٧/١ وشرح المفصل ٨٤/١ وشرح الكافية ٩٩/١ والهمع ٣١١/١

٢- الإسراء ١١٠

٣-النساء: ٧٨

٤-البقرة: ١١٥

٥-الإنصاف ٤٩/١ و٥٠ وينظر : شرح التسهيل ١/ ٢٧١

ثم يبطل حجة الكوفيين من وجهين :

"أحدهما: أن ما ذكروه يؤدي إلى محال؛ وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال.

والآخر: أن العامل في الشيء ما دام موجودا لا يدخل عليه عامل غيره؛ لأن عاملا لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال: كان زيد أخاك، وإن زيداً أخوك، وظننت زيدا أخاك، يبطل أن يكون أحدهما عاملا في الآخر"١.

ويرد أبو البركات عليهم بأن تنظيرهم بعيد وغير دقيق، فيقول: " وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنا لا نسلّم أن الفعل بعد (أيّا ما وأينما) مجزوم بـ(أيّا ما) و(أينما)، وإنما هو مجزوم بـ(إنْ)، و(أيّا ما) و(أينما) نابا عن (إنْ) لفظًا، وإن لم يعملا شيئًا.

والوجه الثاني: أنا نسلم أنها نَابَتْ عن (إنْ) لفظًا وعملًا، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما، ولم يعملا من وجه واحد؛ فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه، بخلاف ما هنا.

والوجه الثالث: إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل؛ فاستحق أن يعمل، وأما ههنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو: زيد أخوك، اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية، والأصل في الأسماء أن لا عمل؛ فَبَانَ الفرقُ بينهما"٢.

يلاحظ أنه ذكر التنظير على لسان الكوفيين ثم أبطله؛ لكونه بعيداً وغير دقيق.

ولعل الراجح من هذه الأقوال أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ؛ لسلامته من كثرة الاعتراضات؛ ولأن أداة الشرط وفعله لفظان، فإذا قوي أحدهما

١- السابق والصفحة

٢- الإنصاف ٥٢/١.

بالآخر لم يكن بعيدا، وأما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ، فلو قوي اللفظ بالمعنى لكان قريبا، بخلاف العكس فإنه بعيد ولا نظير له.١

خامسا: القول في ناصب المستثنى

اختلف النحويون في عامل النصب في المستثنى على عدة مذاهب٢:

الأول: أن العامل فيه(إلا) وهو مذهب بعض الكوفيين وإليه ذهب المبرد٣، والزجاج من البصريين، وصححه ابن مالك٤، وعزاه لسيبويه والمبرد٥.

ورد بأنه لو كان العامل (إلا) بمعنى (أستثني) لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي، نحو: ما جاءني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيد، فدل على أنها ليست هي العاملة بمعنى(أستثنى)٦.

الثاني: أنه منصوب بـ (أن) مخففة ركبت (إلا)منها ومن (لا) وعليه الفراء٧ ومن تبعه من الكوفيين، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بـ (إن)، وعطفوا بها في النفي اعتبارا بـ (لا)٨.

١- شرح التسهيل١/٢٧١.

٢ينظر: شرح المفصل ٢/٧٦، والتبيين للعكبري ٣٩٩، وشرح الكافية٢/١١٧، ورصف المباني ١٧٦، والجني الداني ٥١٦، والتذييل والتكميل ٨/١٨٢وما بعدها وائتلاف النصرة مسألة (٥١) ص ١٧٤، والهمع ٢/١٨٨ حيث ذكر في المسالة سبعة آراء .

٣-جاء في المقتضب ٤/٣٩٠"... فلما قال إلا زيدا، فكانت (إلا) بلا قولك أعني زيدا ، واستثنى في أقوال جاء في زيدا ، فكانت بدلا من الفعل، وهذا يعني أن المستثنى منصوب بأستثني الذي دلت عليه (إلا).

٤-ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٧٢ و٢٧٣

٥-الهمع١/١٨٨.

٦- الإنصاف١/٢٤٥.

٧-قال الفراء في معانيه: "ويقول القائل: كيف أستثني (الذين ظلموا في) هذا الموضع؟ ولعلهم توهموا أن ما بعد (إلا) يخالف ما قبلها" ولعل هذا يبين ان الفراء ينصب المستثنى على الخلاف. .

٨- الإنصاف ١/٢٤٣.

ويرد عليه بأنه مجرد دعوى تفتقر إلى دليل، ثم لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل (أن)؛ لأن الثقيلة إذا خففت بطل عملها خصوصا على مذهبكم، وكذلك أن كل حرفين ركب أحدهما مع الآخر فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، وكل تركيب يتغير معه المعنى يتغير معه الحكم١، نحو: (لو)فإنه حرف امتناع لامتناع، فإذا ركب مع (ما) تغير المعنى وصار بمعنى (هلا)، وكذلك إذا ركبت مع (لا) فكذلك ههنا٢.

الثالث: النصب بـ (أن)مقدرة بعد (إلا) وعليه الكسائي، والتقدير: قام القوم إلا أن زيدا لم يقم. وحُكِي عنه أيضا أنه ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول٣.

الرابع: أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلا)، وهو مذهب البصريين ٤، ونسبه ابن يعيش٥، والمالقي٦ إلى سيبويه، وحجتهم في ذلك : أن العامل هو الفعل؛ وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فعلا لازما في الأصل إلا أنه قوي بـ (إلا) فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر، إلا أن (إلا) لا تعمل و إن كانت معدية كما يعمل حرف الجر؛ لأن (إلا) حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع، نحو: ما زيد إلا يقوم، و وما عمرو إلا يذهب، والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما، وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية، ألا ترى أن الهمزة والتضعيف يعديان وليسا عاملين.

١- شرح التسهيل ٢/٢٧٩
٢- أسرار العربية ٢٠٤ والإنصاف ١/ ٢٤٩
٣- الإنصاف ١/٢٤٣
٤- الإنصاف ١/ ٢٤٣ و التبيين ٣٩٩ ، قال ابن عصفور:" وهو مذهب سيبويه ، والفارسي وجماعه ، وقال الشلوبين :هو مذهب المحققين"
٥- شرح المفصل ٢/٧٦
٦- رصف المباني ١٧٦

ويختار الأنباري مذهب البصريين منظرا لذلك بنصب المفعول معه بواسطة الواو، فقال: "...ونظير ما نحن فيه نصبهم الاسم في باب المفعول معه، نحو: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، فإن الاسم نصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، فإنها قوّت الفعل فأوصلته إلى الاسم فنصبه، فكذلك ههنا."[1]

وبعد عرض مذاهب النحويين فلعل الراجح منها مذهب البصريين؛ لأن الفعل الذي قبل (إلا) أو ما جرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها والمتضمن له، ولولاه لم يكن، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن فلا عمل إلا بذلك.[2]

سادسا: المنادى المفرد العلم أمعرب أو مبني؟

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين، وذهب الفَرَّاء من الكوفيين إلى أنه مبنيّ على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنه مفعول٣.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنا وجدناه لا مُعْرِبَ له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى؛ فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فَرْق، فأما المضاف فنصبناه لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوبًا؛ فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالًا من غيره.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبنيّ وإن كان يجب في الأصل أن يكون معربًا لأنه أَشْبَهَ كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنيّة؛ فكذلك ما أشبهها، ووجه

---

١ –الإنصاف ٢٤٤/١ وينظر: نتائج الفكر ٧٩و شرح ابن عقيل ٢١١/٢

٢ –السابق

٣– الإنصاف ٣٠١/١ والتبيين ٤٣٨ والأصول ١٤٠٢ و شرح المفصل ١٢٧/١ والتصريح ١٦٤/١

الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًّا كما أن كاف الخطاب مبنية.

ثم يرد على الكوفيين حجتهم بأنه لا يوجد مرفوع بدون رافع، أي لا معمول من غير عامل، حيث لا نظير لذلك، ومن ثم قال: " وقولهم "إنَّا رفعناه" قلنا: وكيف رفعتموه ولا رافع له؟ وهل لذلك قَطُّ نظيرٌ في العربية؟ وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع، أو منصوب بلا ناصب أو مخفوض بلا خافض؟ وهل ذلك إلا تحكم مَحْضٌ لا يستند إلى دليل؟! ثم نقول: ولم رفعتموه بلا تنوين؟ قولهم: "ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع فرق" قلنا: هذا باطل؛ فإن فيما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح الإعراب، وذلك الاسم الذي لا ينصرف."[1]

سابعا: دخول لام الابتداء في خبر(لكنَّ)[2]

(لكنَّ) من الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، ومعناها الاستدراك، أي أنها تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها؛ ولذا لابد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[3].

وهي تفارق(إنَّ) المكسورة المشددة من أوجه وتوافقها من أوجه:

فتفارقها في أن معناها الاستدراك، ومعنى (إن) التوكيد، وأن (إن) تخفف وتعمل، و(لكن) تخفف ولا تعمل، وأن (إن) يكون لها صدر الكلام، و(لكن) يتقدمها كلام.

١-الإنصاف ٣٠٤/١و٣٠٥ .

٢- ينظر: الانصاف مسألة(٢٥) معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١، و معاني الحروف للرماني١٣٤ ، وشرح المفصل ٦٢/٨ والتبيين للعكبري٣٥٣و وشرح الكافية للرضي ٣٨١/٤ وحاشية الصبان ٢٨٠/١ والجني الداني ٦١٨ ومغني اللبيب ٥٦٢/١ والهمع ٤٤٦/١

٣- يونس ٤٤ .

ومن موفقتها لـ (إن) أن العلة في عملها في المبتدأ والخبر هي العلة في (إن) وأحكامها في المبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما وفي عدم تقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا، ومن دخول (ما) عليها كافة وموطئة، ومن جواز العطف على موضع اسمها.١

وقد اختلف النحويون في حكم دخول اللام في خبرها:

فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر (لكن) كما يجوز في خبر(إنّ) نحو: ما قام زيد لكن عمرا لقائم، واحتجوا بالسماع والقياس:

فأما السماع: فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها في قول الشاعر:٢

يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي ولكنّني من حبها لعميد

وأما القياس: فلأن الأصل في (لكنّ)، (إنّ) زيدت عليها(لا) والكاف فصارتا جميعا حرفا واحدا، كما زيدت اللام والكاف في قوله الشاعر:٣

لهنّك من عبْسيّة لوسيمةٌ على هنوات كاذب من يقولها

فزاد اللام والهاء علي (إن)، فكذلك ها هنا: زاد عليها(لا) والكاف، والذي يدل على أن أصلها(إن) على ما بينا أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف علي موضع (إن)؛ فدل على أن الأصل فيها(إن) زيدت عليها(لا) والكاف، كما يجوز دخول اللام على خبر (إن) يجوز دخولها في خبر (لكن)٤

ويصحح المالقي مذهب الكوفيين ويجعله قياسيا مع قلته، فيقول معللا لذلك:

١- ينظر : رصف المباني ٣٤٨ ، والجني الداني ٦١٥ ، والمغني ٥٥٨/١ .

٢- البيت من (الطويل) وهو بلا نسبه في معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١ وشرح اللامات للزجاجي ١٥٨، ومعاني الحروف للرماني ١٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٨، ٧٩، وشرح الكافية للرضي ٣٨١/٤، واللسان(لكن) والمغني ٤٥٢/١) الجني الداني ٦١٨، وشرح ابن عقيل ٣٣٣/١ ، والهمع ٤٤٦/١.

٣-البيت من(الطويل) بلا نسبه في التبيين ٣٥٥، ولسان العرب (وسم، لهن) و الهمع٤٤٩/١.

٤- الإنصاف ١٩٦/١

" ويجري مجري(إن) في القياس (لكنّ)؛ لأنها داخلة على الخبر، ولا تغيّر معنى الابتداء ك(إنّ)، إلا أن ذلك فيها قليل لارتباطها بما قبلها قال الشاعر:

..... ولكنني من حبها العميد

والبصريون يقفون في هذا مع السماع لقلته، والكوفيون يجيزونه قياسا، والصحيح عندي أنه قياس؛ لأن العلة المذكورة موجودة فيها، وهي التي من أجلها جاز دخول اللام في خبر (إنّ) وهي عدم تغير معنى الابتداء والاستدراك ليس بمغير للابتداء، وإنما قلّ سماع ذلك فيها" [1]

وذهب البصريون إلى إنه لا يجوز دخول اللام في خبر(لكن)؛ لعدم تناسبهما معا، فاللام للتوكيد و(لكن)للاستدراك.

واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم، علي اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر(لكن) وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد، فلام التأكيد إنما حسنت مع (إن) لاتفاقها في المعنى ؛ لأن كل واحده منهما للتأكيد، وأما(لكن) فمخالفة لها في المعني،وإن كانت لام قسم فإنما حسنت مع(إن) لأن(إن) تقع في جواب القسم، كما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما(لكن) فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها لا تقع في جواب القسم فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها[2]

ويعلل الزجاجي لعدم دخول لام الابتداء في خبر(لكن) بقوله :".... ولم تدخل علي سائر أخواتها؛ لأنها تغير معنى الابتداء لما تدخل عليه من المعاني نحو دخول

١ - رصف المباني ٣١٠
٢- الإنصاف ١٩٦/١ .

كـ (أن) للتشبيه والاستفهام والتقريب، و(ليت) للتمنى، و(لعل) للترجي والتوقع، واستدراك (لكن)بعد الجحد.١

ولأن معنى الابتداء مع (لكن) لم يبق كبقائه مع (إن) لأن الكلام الذي فيه (إن) غير مغتفر إلى شيء قبله فأشبهت (أن) المفتوحة المجمع على دخول اللام بعدها٢

ويرد ابن الأنباري حجه الكوفيين في استشهادهم بالبيت السابق بقوله :

"أما قوله :..... ولكنني من حبها لعميد

فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، كما جاء في خبر(إن)، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه "٣، وتبعه ابن هشام في ذلك، حيث قال : " ولا يعرف له قائل، ولا تتمة، ولا نظير..." ٤

ولعل الراجح هو أن دخول اللام في خبر(لكن) قليل لا يقاس عليه؛ لأن البيت لا نظير له، وهو مجهول القائل، وحاصل الرد علي الكوفيين في استدلالهم بالشاهد السابق بأمور أربعة :

الأول: أن البيت لا يصح ولم ينقله أحد من الأثبات.

الثاني: أن اللام زائدة وليست لام الابتداء.

الثالث: وإذا سلمنا صحة البيت ؛ وأن اللام فيه للابتداء، ولكنها ليست داخلة على خبر (لكن) وإنما هي داخلة على خبر (إن) المكسورة، وأصل الكلام،(ولكن إنني من حبها لعميد) فحذفت همزة (إن) تخفيفا فاجتمع أربع نونات إحداهن نون (لكن) واثنتان نونا (إن) والرابعة نون الوقاية فحذفت واحدة منهن.

١- كتاب اللامات ٦٤

٢- شرح التسهيل ٢٩/٢

٣- الإنصاف ١٩٦/١.

٤ - المغني ٥٦٢/١ .

الرابع: أن البيت مما لا يجوز القياس عليه بل هو ضرورة والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليها قاعدة.١ والله أعلم.

ثامنا: عامل النصب في المفعول معه

المفعول معه: "هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى (مع)، المضمَّن معنى المفعول به"٢.

وقد اختلف وجهات نظر النحويين في ناصب المفعول معه عدة على مذاهب :

المذهب الأول : مذهب البصريين٣، ومن تبعهم أن ناصب المفعول معه هو الفعل أو ما يعمل عمله.

قال سيبويه: "وزعموا أن ناسا يقولون: كيف أنت وزيدا، وما أنت وزيدا، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف)، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى."٤

ونسب الرضي هذا المذهب إلي جمهور النحويين٥، ومن ثم قال:

١- شرح التسهيل ٢٩/٢ وشرح ابن عقيل ٣٣٤/١ هامش والجنى الداني ٦٢٠.

٢- المقرب ومعه مثل المغرب ص ٢٢٥ .

٣- - النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٦٠/١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٠/١ ،وشرح اللمع للأصفهاني ٤٥٧/١ ونتائج الفكر ٣٨٨ والإنصاف ٢٤٨/١ ،وأسرار العربية ١٨٢ والتوطئة ٣٠٩ ، والمقرب ومعه مثل المقرب ٢٢٢،والتسهيل ٩٩،وشرحه٢٤٨/٢ ،شرح الكافية الشافية٢ / ٦٨٧وشرح الكافية للرضي ٣٧/٢.

٤- الكتاب ٣٠٣/١ ، و ٢٩٧/١.

٥- ينظر : الأصول لابن السراج ٢٠٩/١ ، و النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٦٠/١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٠/١ ، ونتائج الفكر ٣٨٨ والإنصاف ٢٤٨/١ ،وأسرار العربية ١٨٢ والتوطئة ٣٠٩ ، والمقرب ومعه مثل المقرب ٢٢٢،والتسهيل ٩٩،وشرحه٢٤٨/٢ ،وشرح الكافية للرضي ٣٧/٢ ،الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٤٧٨/٢ ،والارتشاف ٢٨٦/٢، والهمع ١٧٦/٢، والمخلص لابن أبي الربيع ٣٧٧ والهمع ١٧٨/٢

"اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه: الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعني(مع) وإنما وضعوا الواو موضع (مع) في بعض المواضع لكونه أخصر لفظا"١

المذهب الثاني:

أن الناصب للمفعول معه الخلاف، وهو مذهب الكوفيين فقولهم: استوي الخشبة، وكان حقه: استوي الماء والخشبة بالرفع، فلما خالفه صار التقدير ساوي الماء الخشبة، والخلاف ينصب كما نصب في الظرف إذا كان خبرا للمبتدأ، وكخبر(ما) الحجازية، فإن الأصل فيه أن يجر بالباء، فلما خالف الأصل نصب "٢

"ورد بأن الخلاف معنى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ، وبأنه لو كان الخلاف ناصبا لقيل: ما قام زيدا لكن عمرا، ويقوم زيدا لا عمرا ولم يقله أحد من العرب"٣

المذهب الثالث:

أنه منصوب انتصاب(مع) فهو منصوب علي الظرفية، وهو مذهب الأخفش فقامت الواو مقام(مع) ولم يكن إثبات الإعراب فيها، فكان الإعراب فيما بعدها، :ك(غير) في باب الاستثناء"٤.

ورد بأن الواو ليس فيها معني الظرفية ولا فيما بعدها"٥وضعِّف – أيضا – بأنّ" (مع) ظرف والمفعول معه في نحو: استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرف"٦

١-شرح الكافية للرضي ٢/٣٧.
٢- الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٢/٤٧٨، ٤٧٩ .
٣-الهمع ٢/١٧٨ ، وينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨ ،والجنى الداني ١٥٥.
٤- الإنصاف ١/٢٤٨، وشرح الكافية ٢/٣٨، والجنى الداني ١٥٦ ، والهمع ٢/١٧٨.
٥-الإنصاف٢/ .٤٧٨
٦- السابق ١/٢٤٨.

المذهب الرابع:

أنه منصوب بفعل محذوف يقدر بعد الواو، وهو مذهب أبي إسحاق الزجاج١وتقديره: استوي الماء ولابس الخشبة؛ لأن الفعل لازم، والواو غير معدية، بل معنى العطف باق عليها، بدليل عدم جواز تقديمها مع صاحبها على الفعل، فلا يقال: وزيدا قمت، فيكون العطف حينئذ لفعل مقدر.

وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بتقدير عامل والتقدير: ولابس الخشبة لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو فقد رده ابن الأنباري بقوله :

"...لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه، وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو وأنه يفتقر في عمله إليها فينبغي أن يعمل مع وجودها، فكيف يجعل ما هو سبب في وجود العمل سببا في عدمه ؟ وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضد المقتضى؟، ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى؛ لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير، ومالا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير."٢

المذهب الخامس:

أن ناصبه هو الواو، وهو مذهب الجرجاني، قال:" الضرب الثاني ما ينصب فقط وهو سبعة: واو المعية: الأول الواو بمعنى (مع)، كقولك: استوى الماء والخشبة وجاء البرد

١- الفاخر ٢٤٨/٢، والإنصاف ٢٤٨/١، وأسرار العربية ١٨٣، وشرح الكافية للرضي ٣٨/٢.

٢-الإنصاف ٢٤٩/١ ، وينظر :شرح التسهيل ٢٥٠/١ .

والطيالسة، وكنت وزيدا كالأخوين، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، ولا تنصب الواو بمعنى(مع) إلا وقبلها فعل، نحو استوى من قولك: استوى الماء والخشبة " ١.

ورد هذا المذهب بأنه لم يثبت للواو هذا العمل؛ لأنها لو كانت هي العاملة لاتصل بها المفعول معه إذا كان ضميرا كما في غيرها من الأحرف الناصبة.

ورده أبو حيان مستدلا بعدم النظير، فقال:

"...بأنه حكم بلا نظير؛ لأنه ما من حرف ينصب إلا وهو مشبه بالفعل أو مشبه بما شبه به الفعل، وبأنه لو كان كما زعم لم يشترط في وجود النصب تقدم فعل أو ما جرى مجراه، فكان يقال: كل رجل وضيعتَه، بالنصب وذلك لا يقال"[٢]

والذي يبدو هو رجحان المذهب الأول أن ناصب المفعول معه هو ما سبقه من فعل أو شبهه؛ لقوة عمل الأفعال، وقلة الاعتراضات عليه.

ويتنصر ابن الأنباري لسيبويه ومن تبعه، مدعما هذا بالنظير في باب الاستثناء بأن المستثنى منصوب بالفعل بتقوية (إلا) قائلا :

"ونظير ما نحن فيه من كل وجه نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية إلا فكذلك هاهنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو على ما بينا وهذا هو المعتمد عند البصريين "٣

ويقول الأعلم: "ومذهب سيبويه أنك إذا قلت: ما صنعت وأباك، إن (الأب) منصوب بصنعت وكأن الأصل فيه، صنعت مع أبيك، ومعنى (مع) والواو متقاربان؛

١- الجمل في النحو لعبد القاهرالجرجاني٧٦ ، و٧٧، وينظر : وشرح الكافية للرضي ٣٨/٢ ،والجنى الداني ١٥٥.

٢ -التذييل والتكميل ١٠٦/٨ ، وينظر :الهمع ١٨٨/١.

٣- الإنصاف ٢٤٨/١ ، وينظر : أسرار العربية ١٨٢

لأن (مع) الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام (مع)؛ لأنها أخف فى اللفظ(١).

وتبع مذهب الجمهور جمع من النحاة منهم الأعلم، والسهيلي٢ وابن الباذش، والشلوبين، وابن عصفور، وابن مالك، وابن أبى الربيع، والمالقي، وأبو حيان، والشاطبي.

يقول الأعلم:

"والقول قول سيبويه، لأنك تقول: ضربت زيداً وعمراً فتعمل (ضربت) في (زيد) دون واسطة، إذ كان الكلام مستغنيا عنها وتعمله في (عمرو) بواسطة حرف عطف فقد عمل الفعل في مفعوله وبينهما حرف، وكذلك ما ضربت إلا زيداً فتعمل (ضربت) في (زيد) وبينهما (إلا)."٣

ويقول الشلوبين: "والعامل فيه إما فعل وإما ما يعمل عمله."٤

تاسعا: كلتا وكلتا بين الحمل على اللفظ والحمل على المعنى

اختلف النحويون في (كلا) و (كلتا)، فذهب الكوفيون٥ إلى أن (كلا، وكلتا) مثنيان في اللفظ والمعنى، وأصل كلا (كل) فخفّفت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا)للتأنيث، والألف فيهما كالألف في الزيدان، والعمران، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة.

---

(١) النكت ٣٦٠/١

(٢) نتائج الفكر ص ٣٨٨

(٣) السابق ٣٦٠/١، ١٦١

٤- التوطئة ص ٣٠٩، وينظر : المقرب ومعه مثل المقرب ص ٢٢٢، والتسهيل ص ٩٩ وشرحه ٢٤٨/٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٣٦ ، والمخلص لابن أبى الربيع ص ٣٧٧، ورصف المبانى ص ٣٨٣، والارتشاف ٦/٢٨/٢ وتذكرة النحاة ص ٤٣١، والمقاصد الشافية ٣٢١/١ تح د/عياد الثبيتي.

٥ - معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢والإنصاف ٣٩٢/٢ واللباب ٣٩٨/١ وشرح المفصل ٥٤/١ وشرح الكافية للرضي ٨٠/١

واستدلوا على أن الألف فيهما للتثنية أنها تقلب ياء في النصب والجر عند إضافتهما إلى المضمر، نحو : رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كلتيهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما، في انقلاب الألف إلى ياء دليل تثنيتهما لفظا ومعنى، ولو كانت ألف قصر ك(عصا ورحا) لم تنقلب.

وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادا لفظيًّا وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في (عصًا، ورحًا).١

واستدلوا على أن لفظهما مفرد ومعناهما مثنى بأن الضمير يعود عليهما تارة مفردا مراعاة للفظ، وتارة مثنى حملا على المعنى، فمن عود الضمير مفردا حملا على اللفظ،قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَرًا﴾ ٢، فقال : (آتت)بالإفراد ولم يقل: (آتتا)٣.

ومن الحمل على المعنى، قول الشاعر٤:

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

كما استدلوا على أن فيهما إفرادا لفظيا، بإضافتهما إلى المثنى، تقول: جاءني كلا أخويك، وجاءني أخواك كلاهما، فلو كانت التثنية فيهما لفظية لم يجز إضافتهما إلى المثنى؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه "

---

١ – الإنصاف ٣٩٢/١ و٣٩٣ ونتائج الفكر ٢٨٢ و شرح المفصل ٥٤/١ وحاشية الصبان ١١٦/١ و الهمع ١٣٨/١

٢ –الكهف ٣٣

٣ – الإنصاف ٣٩٣/١

٤ –من (الطويل) ديوانه ١٩٠ والخصائص ٣/ ٣٣٥ وأسرار العربية ٢٨٧ وشرح المفصل ٥٤/١ والهمع ١٣٨/١

ثم يؤيد رأي البصريين بالتنظير لذلك بـ (كل)، فإن الضمير يعود إليها تارة على اللفظ وتارة على المعنى، فقال : " والحمل في (كلا، وكلتا)على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى أخرى (كلٌّ) فإنه لما كان مفردًا في اللفظ مجموعًا في المعنى رُدّ الضمير إليه تارة إلى اللفظ وتارة إلى المعنى، كقولهم :كل القوم ضربته، وكل القوم ضربتهم، وقد جاء بهما التنزيل، قال الله –تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ ١، فقال (آتِي) بالإفراد حملًا على اللفظ، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاء اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ ٢ فقال :(أَتَوْهُ) بالجمع حملًا على المعنى، إلا أن الحمل على المعنى في (كل) أكثر من الحمل على المعنى في (كلا، وكلتا)"٣.

ولعل الراجح هو مذهب البصريين، أن (كلا وكلتا) مفردان لفظا ومثنيان معنى والألف فيهما ليست للتثنية، بدليل أن الألف فيهما لم تقلب عند إضافتهما إلى الاسم الظاهر، و لجواز إضافتهما إلى المثنى. والله أعلم

وكذا مسألة: هل تنصب(حتى) الفعل المضارع بنفسها ؟ مسألة الثالثة والثمانون، وهو يرد على الكسائي.

١ – مريم ٩٣
٢ – النمل ٨٧
٣ – الإنصاف ٣٩٨/١

ذهب الكوفيون إلى أن (حتى) تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير (أن)، نحو قولك : أطع الله حتى يدخلك الجنة، واذكر الله حتى تطلع الشمس، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك : مَطَلْتُهُ حتى الشتاء، وسَوَّفْتُهُ حتى الصيف". وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة." وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أن) والاسم بعدها مجرور بها.

وما يعنينا من هذا هو رده على الكسائي بالنظير، فقال، أي الكسائي:" إنما قلت إنها تخفض بإلى مضمرة أو مظهرة؛ لأن التقدير في قولك: ضربت القوم حتى زيد، حتى انتهى ضربي إلى زيد، ثم حذف انتهى ضربي إلى، تخفيفا، فوجب أن تكون (إلى) هي العاملة.

فيرد عليه بالنظير بأن الجر ب(حتى) غير بعيد في العربية، منظرا لذلك بـ(مذ ومنذ وحاشا)حيث تجر في حال ولا تجر في حال، فيقول: "وأما ما ذهب إليه الكسائي من أن الخفض بإلى مضمرة أو مظهرة فظاهر الفساد؛ لبعده في التقدير، وإبطال معنى (حتى)؛ وذلك لأن موضع (حتى) في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جنس ما قبله، وإنما حتى اختصَّته من بين الجنس؛ لأنه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس، كقولك: قاتل زيد السباع حتى الأسد؛ لأن قتاله الأسد أبعد من قتاله لغيره، وكقولك: استجرأ على الأمير جنده حتى الضعيفُ الذي لا سلاح معه ؛ لأن استجراء الضعيف الذي لا سلاح معه أبعد من استجراء غيره؛ فلو قلنا إن التقدير فيه: حتى انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذي لا سلاح معه لأدّى ذلك إلى زيادة كثيرة، وكانت (إلى) في صلة (انتهى) لا في صلة (حتى) وذلك خروج عن المتناولات

القريبة من غير برهان ولا قرينة، وذلك لا يجوز، وإذا قلنا: إنه مجرور ب(حتى)، لم يخرج عن قياس العربية والمتناولات القريبة؛ لأن (حتى) قد يليها المجرور في حالٍ وغير المجرور في حالٍ، ولا نظائر مما يجر في حال، ولا يجر في حال، نحو (مُذْ، ومُنْذُ وحَاشَا، وخلا) في الاستثناء، وإذا ظهر الجر بعدها ولم يدل دليل على إضمار حرف جر –على أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف– دلَّ على أنها هي الجارة."[1]

١ -الإنصاف ١٢٤/٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات وبعد

فبعون الله تعالى وتوفيقه قد أتممت دراسة دليل النظير وعدمه عند أحد أئمة أصول النحو، وهو أبو البركات الأنباري، حيث درست هذا الدليل من خلال كتابه الإنصاف، حيث توصلت إلى جملة من النتائج هذه أبرزها:

أولا: لم يذكر أبو البركات الأنباري النظير وعدمه في أدلة الاحتجاج في كتابيه (الإغراب في جدل الإعراب) و (لمع الأدلة)، فأدلة النحو عنده نقل وقياس واستصحاب الحال، كما ذكر عدة أدلة أخرى كالاستحسان والاستدلال بالمعارضة وغيرها.

ثانيا: استعان بهذا الدليل كثيرا في محاكمة كثير من القضايا النحوية والصرفية التي تناولها، إما دعما لصحتها، أو استدلالا على إبطالها، حيث شغل الجانب التطبيقي على هذا الدليل نطاقا واسعا في عرض قضايا الخلاف.

ثالثا: استخدمه استخدامات متعددة ومتنوعة ظهر من خلالها مدي اهتمامه بهذا الدليل في استدلالاته واستنباطاته والرد على المخالف، حيث اتخذه ركيزة –بجانب الأدلة الأخرى–فيما طرحه من مسائل الخلاف.

رابعا: استعانته بالنظائر غير النحوية في عرضه لمسائل الخلاف، والرد على مخالفيه وإبطال حجتهم.

–وضع أبو البركات للنظير وعدمه ضوابط وأسسا، كالحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصَار إليه، وغيرها؛ مما يدل على رجاحة عقل وسعة أفق، وعلو كعب في هذا الشأن.

–أحيانا كان يضم إلى النظير وعدمه دليلا آخر، كما في مسألة (القول في معنى (إن) ومعنى اللام بعدها.

المراجـــع

-ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والنصرة، عبداللطيف الزبيدي تح د/ طارق الجنابي، عالم الكتب –بيروت.ط.أولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
-ارتشاف الضرب لأبي حيان. تحقيق د/.رجب عثمان. مكتبة الخانجي _ط.أولي(١٤١٨هـ ١٩٩٨م).
الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي. تح الأستاذ /عبد المعين الملوحي. منشورات مجمع اللغة العربية. دمشق (١٤٠١هـ ١٩٨١م).
-أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تح /محمد بهجة البيطار،مطبعة الترقي –دمشق (١٣٧٧هـ-١٩٥٧م).
-أسس التنظير النحوي ومناهجه،د/عبدالعليم بوفاتح،مجلة كلية الآداب،عدد ١٦ سنة٢٠١٠م-جامعة الأغواط –الجزائر.
-الأشباه والنظائر للسيوطي، تح د/عبدالعال سالم مكرم –مؤسسة الرسالة-بيروت طزأولى(١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).
-الإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي، د/محمود فجال.دار القلم –دمشق ط.أولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
-الأصول في النحو لابن السراج. تح د/.عبد المحسن الفتلي. مؤسسة الرسالة – بيروت-ط أولي(١٤٠٥هـ- ١٩٧٧).
-الإنصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات الأنباري. تح الشيخ /محمد محي الدين –المكتبة العصرية. بيروت(١٤٠٧٠هـ-١٩٨٧م).
-أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحق.تح/ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.الطبعة الخامسة. دار الجبل. بيروت (١٣٩٩هـ ١٩٧٩م).
-البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. تحقيق الشيخ /عرفات حسونة. دار الفكر (١٤١٢هـ -١٩٩٢م).
-البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري –تحقيق د./طه عبد الحميد طه –الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠هـ١٩٨٠م).

-التبصرة والتذكرة. لابن إسحاق الصيمري. تح. د/فتحي أحمد مصطفي علي الدين. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القري. مكة المكر مة. ط أولى(١٤٠٢هـ -١٩٨٢م).
-التصريح بمضمون التوضيح. للشيخ خالد الأزهري ومعه حاشية الشيخ يس. مطبعة عيسي البابي الحلبي (بدون).
-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري،تح د/عبدالرحمن العثيمين،مكتبة العبيكان –ط. أولى(١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي - تحقيق الدكتور /فخر الدين قباوة-دار الكتب العلمية بيروت –طبعة أولى (١٤١٣هـ١٩٩٢م).
-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك –دار إحياء الكتب العربية (بدون).
-الحدود للرماني، تح. د/مصطفى جواد - ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة،(١٩٨٩م).
-الخصائص لابن جني. تحقيق الشيخ محمد علي النجار. المكتبة العلمية –بيروت (بدون.)
-خزانة الأدب ولب لباب العرب لعبد القادر البغدادي. تحقيق أ./عبد السلام هارون. القاهرة (١٩٦٧م)
-الدر المصون للسمين الحلبي –تح الشيخ علي عبدالموجود معوض وآخرين-دار الكتب العلمية –بيروت.ط أولى(١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
-رصف المباني في حروف المعاني للمالقي –تح الدكتور أحمد محمد الخراط –دار القلم دمشق –طبعة ثانية(١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)
-سر صناعة الإعراب لابن جني –تح د /حسن هنداوي –دار القلم –دمشق – ط أولي (١٤٠٥هـ-. ١٩٨٥م)
-شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل،تحقيق الشيخ/محمد محيي الدين،المكتبة العصرية.بيروت (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م)

-شرح التسهيل لابن مالك –تح د /.عبد الرحمن السيد،و د. /محمد بدوي المختون –دار هجر –ط أولى(١٤١٠هـ -١٩٩٠م.)
-شرح جمل الزجاجي –لإبن عصفور –تح الأستاذ. فواز الشعار –دار الكتب العلمية –بيروت –ط أولى(١٤١٩هـ.).
-شرح كافية ابن الحاجب للرضي تح د./إميل يعقوب دار الكتب العلمية. بيروت. ط :أولي (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
شرح اللمع للأصفهاني، تح د/إبراهيم أبوعباة، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، ط.أولى (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
-شرح المفصل لابن يعيش- طبعة بيروت- مكتبة المتنبي- القاهرة (بدون).
-علل النحو لأبي الحسن محمد بن الوراق ٢٩٧،تح د/محمود جاسم الدرويش،مكتبة الرشد –الرياض، ط. أولى(١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
الفاخر في شرح جمل عبد القاهر،لأبي الفتح البعلي،تح.د/ممدوح محمد خسارة-المجلس الوطني للفنون الثقافة والآداب –الكويت، ط. أولى(١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
-الكتاب لسيبويه –المطبعة الأميرية -طبعة أولى (١٣١٦هـ).
-الكتاب لسيبويه تح أ/عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية. بيروت (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
-اللباب في علل الإعراب والبناء للعكبري، تح د/عبدالإله نبهان –دار الفكر –دمشق ط.أولى (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
-المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تح. د/كاظم بحر مرجان، دار الرشيد للنشر العراق (١٩٨٢م).
-المنصف للمازني، شرح ابن جني تح أ/إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين،ط.أولى.مصطفى البابي الحلبي (١٣٧٣هـ).
-مشكل إعراب القرآن لمكي تح د/ حاتم الضامن –مؤسسة الرسالة –بيروت –ط –ثالثة (١٤٠٧هـ-١٩٨٠م).
-معاني الحروف للرماني، تح.د/عبدالفتاح شلبي-دار نهضة مصر للطباعة –القاهرة.

-معاني القرآن للفراء، الجزء الأول. تحقيق الأستاذين/ أحمد يوسف نجاتي –محمد علي النجار. الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٠م)، الجزء الثاني، تحقيق الأستاذ /محمد علي النجار –الدار المصرية للتأليف و الترجمة (١٩٦٦م).
-مغني اللبيب لابن هشام –تح د/ مازن المبارك. دار الكتب العلمية –بيروت –ط –أولي (١٤١٨هـ -١٩٩٨م).
نتائج الفكر للسهيلي، تح د/ محد إبراهيم البنا،دار الاعتصام –ط،ثانية
-النكت في تفسير كتاب سيبوية للأعلم الشنتمري –تح.د /زهير عبد المحسن سلطان –منشورات معهد المخطوطات العربية –الكويت ط. أولي(١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م)
-النوادر في اللغة لأبي زيد –تح أ/ سعيد الخوري -دار الكتاب العربي -بيروت.
-همع الهوامع لجلال الدين السيوطي، تح أ /أحمد شمس الدين –دار الكتب العلمية – بيروت – ط أولى (١٤١٨هـ -١٩٩٨م).